الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر موسومة بـ:

الحركة العمالية في المغرب الأقصى 1919–1948م.

.

إعداد الطالبتين:

بوخدية حلوية.

بوزكري خالدية.

إشراف الأستاذة:

دوبالي خديجة.

لجنة المناقشة:

د.حمري ليلي.....رئيسا.
د.دوبالي خديجة.....مشرفا ومناقشا.
د.مصطفى عتيقة.....مناقشا.

السنة الجامعية: 1441–1442هـ/2020–2021م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا، لما وفقنا إليه لإتمام هذا العمل وبلوغ هذه الدرجة، فكان من فضله وجود كرمه.

ثم نتوجه بالشكر إلى الأستاذة المشرفة _دوبالي خديجة_على توجيهاتها الجبارة ونصائحها التي أنارت لنا دروب هذا البحث، راجين من المولى القدير أن يجازيها عنا خير الجزاء.

وشكرا للأساتذة المناقشين، الدكتوراه ليلى حمري، والدكتوراه مصطفى عتيقة، اللتان شرفانا بقبولهما تحمل عناء مناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان أوصاني بهما ربي، وخفق لهما قلبي واستنار بهما دربي إلى والدي العزيزان أمي وأبي.

إلى أخي وأخواتي الأعزاء.

إلى أساتذتي وأهل الفضل علينا الذين غمرونني بالنصح والتوجيه.

وأخص بذكر الأستاذة "دوبالي خديجة".

إلى صديقاتي اللواتي تشاركت معهن الحلوة والمرة.

وأخص بالذكر "هجيرة".

حلويـــة.

الإهداء.

أهدي عملي المتواضع هذا إلى نبض قلبي وماء عيني، والدتي الغالية التي طالما انتظرت لتراني حاملة شهادة التخرج، اللهم أحفظها من كل شر.

إلى روح والدي رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنانه.

إلى أختي الغالية "صبرينة".

إلى أخي سندي "الزوبير".

إلى كل الأقارب والأهل وكل من ساعدني من قريب وبعيد.

كما أهدي هذا العمل إلى من ساندتي وشاركتني ثنايا هذا البحث "سهام".

.

خالديـــــة.

-قائمة المختصرات:

المختصر	المفردة
س.ج.ت	الكونفدرالية العامة للشغل
ك.ع.ش.	الكونفدرالية العامة للشغل
د.ط	دون طبعة
ص	صفحة
ع	العدد
تر	ترجمة
ج	جزء
ط	طبعة
د س ن	دون سنة نشر
د م ن	دون مكان نشر
ص ص	صفحات متتابعة.
ت ق	تقديم
C.G.T.U	الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة
C.G.T	الكونفدرالية العامة للشغل

مقدمة

-مقدمة:

لقد عانا الشعب المغربي من تجربة الاستعمار المرير الذي تفنن في تطبيق سياسته الاستعمارية، فكان عليه أن يدخل في مقاومة شرسة لإفشال مشاريعه الهادفة إلى تفكيك هويته، من خلال حرب مدمرة شنتها ضده قوات الاحتلال، إضافة إلى ما حملته بداية القرن العشرين من مآسي، نظرا لما ترتب عن الحرب العالمية الثانية من تغيرات جذرية على النظام الاستعماري. إلا أنه بدأت تتشكل لدى الشعب المغربي الصحوة النضالية التي اتخذت أشكال عديدة من أجل استرداد السيادة الوطنية، وقد كان العمال من بين أهم الفئات الاجتماعية التي لعبت دورا بارزا وفعالا في هذا النضال، ذلك أن الحركة العمالية حملت على عاتقها مسؤولية تخليص المغاربة من الاستعمار وهيمنته واستغلاله.

انطلاقا مما ذكر أعلاه فإن موضوع بحثنا يرتكز حول "**الحركة العمالية في المغرب الأقصى**" مبني على محاولة تقييم المسار التاريخي لهذه الفئة المهمة في المجتمع في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بوصفه تاريخ مواجهة بين انتمائين مختلفين، في روحه العامة، وتاريخ تثاقفهما في بعض لحظاته وتفصيلاته.

-الإطار الزمني:

تمثل الإطار الزمني للدراسة ما بين 1919م الذي يمثل تاريخ انطلاق أول ظهور لتجمعات المهنية وتستمر هذه الدراسة إلى غاية 1948م وهي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي كان لها انعكاساتها على المغرب عامة وعلى العمال خاصة بحيث تمكنوا خلال هذه الفترة من تحقيق بعض الانتصارات المطلبية.

-أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع المعالج "**الحركة العمالية في المغرب الأقصى**" أهمية بالغة وذلك باعتبار هذه الحركة من بين أبرز الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي.

ومن بين أسباب اختيارنا لهذا الموضوع نذكر أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

-الأسباب الموضوعية:

كشف جوانب مهمة من تاريخ المغرب الأقصى في الفترة المعاصرة وخاصة ما تعلق ببدايات الحركة العمالية والتعرف على مميزات العمل النقابي وفيما تمثل النشاط النقابي للحركة العمالية.

-الأسباب الذاتية:

الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع ومعرفة بدايات ظهور النشاط النقابي في المغرب الأقصى وكيف ساهمت الحركة العمالية في الدفاع على مصالح العمال.

-الإشكالية:

إن كل بحث يحاول من خلاله الباحث التأسيس لفكرة ينطلق من خلالها حتى تتبلور لتصبح دراسة قائمة بذاتها، فكان لابد له أيضا أن ينطلق من إشكالية تكون الأساس للبحث بحيث اعتمدنا في معالجة موضوعنا هذا على إشكالية عامة كانت المحور الأساس للموضوع الدراسة تمثلت فيما يلي:**كيف ساهمت الحركة العمالية المغربية في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة بوجه خاص واسترجاع كرامة والحق في العيش الكريم للشعب المغربي عموما؟**

اندرجت تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت فيما يلي:

-ما مفهوم الحركة العمالية والعمل النقابي؟

-ما هي الأصول التاريخية لظهور الحركات العمالية ؟

- ما هي ظروف تأسيس النقابات العمالية في المغرب الأقصى؟

- ما هي أشكالها التنظيمية الأولى ومتى بدأت؟

- كيف ساهمت الحركة العمالية في النشاط السياسي ومقاومة الاستعمار الفرنسي؟

– ما موقف السلطات الاستعمارية من الحركة العمالية؟

-المنهج المتبع:

وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي من خلال رصد الأحداث والوقائع وترتيبها زمنيا، وذلك من خلال رصد التسلسل التاريخي للحركة العمالية وذكر أهم المحطات التي مر بها.

ولمعالجة الإشكالية الرئيسة والإجابة على كل التساؤلات الفرعية ارتأينا تقسيم موضوعنا وفق خطة بحث جاءت كالأتي:

جاء الفصل التمهيدي بعنوان: "**الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب الأقصى خلال الفترة الممتدة مابين1919–1948م**" ضم مبحثين، المبحث الأول الموسوم بـ: "الأوضاع السياسية والإدارية في المغرب الأقصى"، ثم المبحث الثاني بعنوان "الأوضاع العامة لبلاد المغرب الأقصى في كل من المجال الزراعي والصناعي والتجاري". فأما الأول فقد تطرقنا فيه إلى السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في شتى الجوانب لإخضاع المجتمع المغاربي، بالإضافة إلى رصد رد الشعب المغاربي من فرض الحماية الفرنسية، ثم المبحث الثاني الذي سلطنا من خلاله الضوء على أهمية الزراعة بنسبة للمغاربة حيث كانت الركيزة الأساسية لاقتصاد، كما حولنا التعريف بأهم الثروات الطبيعية التي كان يزخر بها المغرب وعلى رأسها الفوسفات والحديد.

ثم جاء الفصل الأول بعنوان: "**نشأة الحركة العمالية العالمية وتطورها التاريخي**" وقد ضم بدوره مبحثين: المبحث الأول بعنوان "ماهية الحركة العمالية العالمية" ثم المبحث الثاني بعنوان "لمحة تاريخية عن بداية ظهور الحركة العمالية 1720–1884م"، حيث تطرقنا إلى تعريف الحركة العمالية،العمل النقابي، كم تتبعنا التطور التاريخي للحركة العمالية العالمية .

فالفصل الثاني الموسوم بـ"**نشأة الحركة العمالية في المغرب وتطورها**"، احتوى على ثلاث مباحث: فأما المبحث الأول المعنون بـ "الجذور التاريخية لظهور التجمعات المهنية وبداية نشوء

النقابات"، فقد سلطنا من خلاله الضوء على البدايات الفعلية لظهور التجمعات المهنية بالمغرب. ثم يليه المبحث الثاني الموسوم بـ: "تأسيس النقابات واتحاد النقابات بالمغرب 1930م"، تطرقنا فيه إلى الظروف والعوامل التي كانت البوادر الأساسية في تشكل التجمعات المهنية، فالمبحث الثالث الذي حمل عنوان "الأزمة الاقتصادية 1929م وانعكساتها على إقتصاد المغرب" الذي عالجنا من خلاله النتائج التي ترتبت من الأزمة الاقتصادية سواء على إقتصاد المغرب أو الفئة العمالية بكل أصنافها.

فالفصل الثالث الذي عنوناه بـ "**الدور الوطني للحركة العمالية في المغرب الأقصى**" وضم ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان "نضالات الحركة العمالية"، ثم المبحث الثاني الموسوم بـ: "محاولات قمع الحركة العمالية وتفكيكها"، ثم المبحث الثالث بعنوان "المواقف المختلفة من نشاط الحركة العمالية"، وقد عرجنا في هذا الفصل ومن خلال هذه المباحث إلى التعريف بالوسائل والسبل التي استعملها العمال من أجل الظفر بحقوقهم، ثم ردود فعل السلطة الفرنسية إزاء النشاط الثوري للحركة العمالية.

ثم كانت خاتمة البحث التي كانت عبارة عن حوصلة عامة حول الموضوع قيد الدراسة.

-الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع العمل النقابي في بلاد المغرب الأقصى من بين المواضيع التي استقطبت بعض الباحثين نظرا لأهميتها في فهم واقع المجتمع المغربي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن بين هؤلاء نذكر الباحث ألبير عياش في كتابه الموسوم بـ"الحركة النقابية في المغرب 1919-1942م" الذي تطرق فيه إلى تاريخ العمل النقابي في المغرب منذ نشأته الأولى وإلى غاية 1942م، أيضا في السياق ذاته نذكر عبد اللطيف المنوني، الذي ساهم في إثراء المكتبة العربية عموما والمغربية على وجه الخصوص بدراسة أسماها بـ " الحركة العمالية المغربية صراعات وتحولات" الذي تطرق فيه إلى مفهوم العمل النقابي والتطور السياسي للحركة النقابية في المغرب.

-أهم المصادر والمرجع:

وللتأسيس العلمي لهذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع لعل من أهمها نذكر:

-ألبير عياش: **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية**، وعبد الله البارودي: **المغرب الامبريالية والهجرة**. وقد ساهم هذان المؤلفان في إثراء جزئيات كثيرة من الفصل التمهيدي.

-علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، يعتبر من بين المصادر المهمة في تاريخ المغرب الأقصى المعاصر، وقد استفدنا منه في عرض السياسة الفرنسية القمعية ومحاولاتها المستمرة في إجهاض العمل النقابي وتفكيك الحركة العمالية.

-عياش ألبير: **الحركة النقابية في المغرب (1919– 1942)** والذي استفدنا منهم في الفصل الثاني كثيرا بالتطرق للنقابات التي كانت موجودة في تلك الفترة قيد الدراسة.

-أحمد تفاسكا: **تطور الحركة العمالية في المغرب**، وقد اعتمدنا عليه في دراسات الفصل الثالث خاصة في جزئية الإضرابات ومواقف سلطة الحماية.

-**الكونفدرالية الديمقراطية للشغل**، تعتبر من أهم المراجع التي درست الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على المغرب الأقصى، فقد اعتمدنا عليها في الفصل الثالث وبالخصوص في المبحث الثاني.

-محمد بونيف: **الحركة النقابية المغربية وأهم الدروس المستخلصة منها**، يعتبر من أهم المراجع التي تطرقت إلى أوضاع الحركة العمالية المغربية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وقد اعتمدنا عليه في الفصل الثاني وبالخصوص في المبحث الثاني.

-الصعوبات والعراقيل:

وكأي بحث لا يخلو من صعوبات تعيق السير الحسن له فقد واجهتنا مجموعة منها لعل من أهمها نذكر، صعوبة تحصيل بعض المصادر والمراجع نظرا للظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد على وجه الخصوص والعالم عموما، وحتى التي وفقنا لتحصيلها فقد كانت قليلة، ذلك أن موضوع الحركة العمالية

في بلاد المغرب الأقصى يعتبر من بين المواضيع التي لم تنل الكثير من البحث والتنقيب خاصة على مستوى الجامعات الجزائرية .

الفصل التمهيدي:

الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب الأقصى خلال الفترة الممتدة مابين1919-1948م.

الفصل التمهيدي:

الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب الأقصى خلال الفترة الممتدة

مابين1919-1948

-المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية في المغرب الأقصى.

1 -1-الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 1912م.

1 -2-نماذج عن المقاومة المغربية لقانون الحماية.

-المبحث الثاني: الأوضاع العامة لبلاد المغرب الأقصى في كل من المجال الزراعي والصناعي والتجاري.

2-1-القطاع الزراعي.

2-2-القطاع الصناعي والتجاري.

-المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية في المغرب الأقصى:

فرضت فرنسا بتاريخ 30 من شهر مارس سنة 1912م معاهدة الحماية[1] على المغرب الأقصى وضمنت من خلالها حق الإشراف على تسير شؤون المغرب، ومن ثم أصبحت البلاد محمية فرنسية، ووفق للمعاهدة خضعت لنظام جديد حفظ لسلطان مركزه وهيبته-مركز وهيبة شكلية-. كما تم الاتفاق على إجراء إصلاحات: إدارية، تشريعية، اقتصادية، ومالية، وعسكرية مما تراه فرنسا مهما ونافعا لمصالحها.

فبعد توقيع المعاهدة من قبل السلطان شرعت فرنسا في تنفيذ سياستها لإحكام قبضتها عن طريق إرسال مقيم عام للسهر على تنفيذ شروط المعاهدة، ولتحقيق ذلك تم اختيار الجنرال هوبير ليوطي "Hubert Lyautey" الذي جمع بين السلطات العسكرية، والإدارية، والسياسية، في المغرب.

يعرف الجنرال ليوطي نظام الحماية على أنه: (**عبارة عن بلد تحتفظ بمؤسساتها وتحكم نفسها وتدير دقة شؤونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوروبية.**) وهذا التعريف لا ينطبق على ما حدث في المغرب من إجراءات بموجب توقيع الاتفاقية وقدوم ليوطي للمغرب.

1-1)- الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى1912م:

[1]-**الحماية**: يعرفها المختصون على أنها سياسة دفاعية عن البلاد المحمية التي لا تستطيع حماية نفسها ومراقبة سياستها الخارجية، لكن باطنيا الحماية لا تختلف عن الاستعمار،فالهدف واحد وهو استغلال ثروات وخيرات المنطقة المحمية، ينظر: عصام العطية، القانون الدولي، ط6، المكتبة القانونية، بغداد، 2006 م، ص ص:433-434

بعد أن فرضت فرنسا حمايتها على المغرب اتجهت لتسوية خلافها مع اسبانيا، وتم توقيع اتفاقية بين الطرفين في 27 نوفمبر 1912م ، من خلالها تم تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق متباينة:

- ✓ المنطقة الأولى: كانت تحت سيطرة فرنسا، وشملت 80% من التراب المغربي عاصمتها الرباط تحت قيادة المقيم العام[1] ليوطي.
- ✓ المنطقة الثانية: كانت من نصيب اسبانيا، وتمثلت في منطقة الريف المغربي، اتخذت من مدينة تطوان عاصمة، لها يشرف على إدارتها نائب السلطان يسمى الخليفة ويساعده مندوب سامي اسباني. وتم الاتفاق على أن يكون لإسبانيا ما لفرنسا في المنطقة الجنوبية من حقوق وصلاحيات سياسية وإدارية ومالية وعسكرية.
- ✓ المنطقة الثالثة: تمثلت في طنجة التي كانت محل اهتمام الدول الكبرى لأهمية موقعها الإستراتيجي، وقد تم الاتفاق على وضع نظام دولي محايد يقضي بأن تكون السلطة التنفيذية بيد هيئة مراقبة من فرنسا واسبانيا وبريطانيا ومندوب عن سلطان مراكش.[2]

استطاع الجنرال "ليوطي" إقامة نظام إداري جديد بالمغرب الأقصى والقضاء على النظام الإداري القديم والذي كان يستلزم وجود قواعد تسيره ودستور سيادي وتنظيم إداري يتحكم في

[1]- **المقيم العام**: هو ممثل الدولة الحامية، ومشخص لسلطتها كان يعين من طرف المجلس الأعلى ويرتبط بوزارة الشؤون الخارجية يتمتع بجميع السلطات، **ينظر**: ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية ، تر: عبد القادر الشاو وآخرون، جريدة المناضل، ط1، الخطابي للطباعة والنشر، أفريل 1895م، ص: 94.

[2]- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2004م، ص: 247.

مجموع نشاطه الوطني، وهذه الأجهزة تتشكل من جهة على حكومة مركزية تتألف تحت ظل جلالة السلطان الرئيس الديني والسياسي من مجموعة وزارات (الداخلية، الخارجية، العدالة، المالية، الحربية) تخضع كلها لسلطة الصدر الأعظم-الوزير الأول- وتشمل الأجهزة المذكورة من جهة أخرى على إدارة إقليمية يشرف عليها باشاوات وقواد تعينهم مجالس الجماعات التي تمثل السلطة المحلية، وهذا هو الجهاز الذي هدفت الحماية إلى إصلاحه مع مقتضيات مصالحها الخاصة.[1]

أخذت السلطات الفرنسية تغرس جذورها في المناطق التي احتلتها، وبدأت بالعمل على تثبيت ما سمته بالنظام الجديد للبلد، من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات.[2]وما يثبت على أن فرنسا عند فرضها الحماية على المغرب وجدت فيه نظام قائم قول الجنرال "ليوطي" في تقرير رفعه إلى حكومة باريس يوم 03 سبتمبر 1920م: **(لقد وجدنا في بالمغرب دولة وشعبا، نعم كان المغرب يجتاز أزمة لكنها حديثة العهد أكثر مساسا بالحكومة منها الشعب، ويكفي أن نرجع إلى بضع سنوات لنجد حكومة قائمة الذات لها مكانتها بين الدول ولها وزراء عظام وسفراء كبار اتصلوا بأكبر الدول الأوروبية،وكان بالمغرب دون الحكومات مؤسسات لا تزال قائمة، ولكن هذه الإدارة أخذت تفقد مع الحماية معناها شيئا فشيئا حتى صارت دواليها مجرد أداة لتنفيذ الأوامر التي تتلقاها من هيئتين فرنسيتين: إحداهما فنية تسمى (الإدارة الشريفة الجديدة) والأخرى تسمى هيئة المراقبين.**

فالأولى عمدت إلى الحكومة المغربية وحلت محلها ومدت فروعها فأصبحت لها أهمية وشخصية قضت على كل معالم السيادة الوطنية حتى صار دور السلطان في تسير البلاد عديم

[1]- مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص: 250.

[2]- مكتب المغرب العربي، الحماية في مراكش من الوجه التاريخي والقانوني ، ط1 ، مطبعة الرسالة، القاهرة1948م، ص ص:27-29.

الفائدة فهو لا يمثل السلطة ولا علاقة له إلا مع المستشار المخزني إذ يراه كل يوم وليست استشارة جلالته إلا صورية، أما الصدر الأعظم وبقية الوزراء فلا يشاكون في أي مداولة تتعلق بالشؤون الهامة لأنها تباشر من دونهم بالإدارة الفرنسية).

أما الهيئة المراقبة فقد أحدثت بدعوى الإشراف على تنفيذ عقد الحماية ولكنها حلت محل الإدارة الفرنسية أصبحت تقوم بالحكم المباشر.[1]إضافة إلى ذلك قامت بنقل السلطة التنظيمية من القصر الملكي إلى الإقامة العامة، كما أقامت مديريات كانت بمثابة وزارة خاصة بالمقيم العام، حيث ضمت دوائر خاصة لإدارة المدنية العامة للشؤون الحربية وأيضا شؤون الشريفية والسكرتارية السياسية.

كما تم تقسيم المغرب الأقصى إلى نواحي إدارية والنواحي إلى مناطق يدير كل واحدة منها قائد المنطقة أو ما يعرف بالمراقب المدني ويشرف على كل من الدار البيضاء الرباط "ووجدة" والقنيطرة والجديدة وآسفي مراقبون مدنيون، أما "فاس" "ومكناس" "ومراكش" "وتارة" "وآغدير" وتافيلالت" "ودارع" فكان يديرها حكام عسكريون. فيما قسمت المناطق إلى وحدات إدارية ذات مساحة صغيرة، في حين كان يدير مصالح فرنسا علة مستوى البوادي ضباط الشؤون الأهلية، أما المدن فكان يديرها ممثلون فرنسيون للشؤون البلدية، وكان يتم تعيين الباشا من طرف السلطان غير أنه لم يكن يملك السلطة لإصدار القرارات الحاسمة بل يصدرها الفرنسيون؛ كما تم إنشاء إدارة جديدة للمالية والأشغال العامة.[2]

[1]- مكتب المغرب العربي، المصدر السابق، ص ص: 29-30.

[2]- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نقولا زيادة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، دار الثقافة العربية، بيروت، 1980م، ص: 126.

أما فيما يخص الجانب القضائي فقد أولت له السلطات الفرنسية عناية كبيرة، وذلك من خلال مطالبة الجنرال "ليوطي" الحكومة الفرنسية بضرورة إقامة ظهائر قانونية، كما طالبها بإنشاء جهاز متكامل من المحاكم الفرنسية تتفرع إلى محاكم الأمن ومحاكم ابتدائية ومحاكم للاستئناف، يرأسهم قضاة فرنسيون يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية وأتباع وزارة العدل الفرنسية. ولقد كان هدف من وضع مثل هذا التنظيم هو تقديم ضمانات للأوروبيين لضمان استمرارية نشاطهم التجاري.[1] كما أصبح هناك العديد من دور القضاء مثل قضاء شرعي مغربي، وقضاء مخزني، وقضاء ديني، وقضاء فرنسي،وبربري عرقي.[2]

1-2)- نماذج من المقاومة المغربية لقانون الحماية:

خول نظام الحماية للسلطات الفرنسية سلطة السيادة الخارجية والداخلية للدولة المحمية والجهاز الإداري والسياسي لهذه الدولة يجرد من مدلوله، وتنقلب دواليبه وهيئاته التي تصبح تابعة لطبقات الساسة والإداريين للدولة الحامية.

هذا ما أجبر الكثير من المغاربة على رفض هذا الوضع الخطير ليقرروا إيجاد حلول سريعة للخروج من هذه الأزمة، ومن بين النماذج الدالة على ذلك نذكر مقاومة "الحجامي" فلم يكن يشيع خبر إعلان الحماية الفاسية حتى أعلن الجيش الملكي الثورة على السلطان، وقتل الجنود المغاربة ضباطهم الفرنسيين، وامتد الهياج للشعب فثار هو الأخر، ووقعت معارك عرفت بالأيام الدامية، وحاصر20 ألف رجل من البوادي المجاورة المدينة بزعامة الزعيم الحجامي، وسارت الثورة في سائر الشمال والجنوب والأطلس المتوسط،كانت الثورات المغربية قد انتشرت على امتداد البلاد، فبالإضافة إلى الثورات التي أدت إلى دخول الحجامي فاس، شهدت مراكش ثورة أخرى، قادها الزعيم المغربي هبة

[1]- ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، المصدر السابق، ص: 96.

[2]- أحمد عسه، المعجزة المغربية، ط1، دار القلم للطباعة ، بيروت، 1974-1975م، ص: 707.

الله ابن ماء العين.[1] التي اتخذت طابعا دينيا وسياسيا وانطلقت من الجنوب ونهض بها الشيخ ماء العينين وابنه الهبة واستطاعا السيطرة على مناطق الجنوب والاستيلاء على مراكش ودخولها 18 أغسطس 1912م، ثم زحفا على منطقة الشاوية وجرت معركة حامية مع الفرنسيين[2].

لكن القوات الفرنسية تمكنت من إخضاع المنطقة بفضل استخدامها للأسلحة الحديثة في مواجهة الثورة بداية من شهر أكتوبر 1912م.[3] واستمرت المقاومة حتى سنة 1935م في مناطق الجنوب.[4]

وفي منطقة الريف قاد الأمير عبد الكريم الخطابي (الأب) 1920م الكفاح والمقاومة ضد المستعمر الاسباني، ثم خلفه ابنه الأكبر الأمير محمد عبد الكريم الخطابي[5]فأعطي للمقاومة المغربية صبغتها الجديدة التي خرجت عن طور الدفاع المحلي إلى تضامن شامل.

أما الثورة في جبال الأطلس الأوسط فقد كانت أكثر صمودا، فقد ساعدها على هذا قسوة الظروف المناخية فيها، بالإضافة إلى طبيعة سكانها المتمسكة باستقلالها، وقد بقيت مستعصية على القوات الفرنسية حتى سنة 1933م.[6]

---

[1]- أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004م،ص ص: 209 _210.

[2]- مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص: 248 .

[3]- أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص: 210.

[4]- مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص: 249.

[5]- **الأمير محمد عبد الكريم الخطابي**:(1882-1963م)زعيم وطني مغربي وقائد ثورة شعبية وقائد فذ لحركة المقاومة المغربية في الريف المراكشي ضد الاحتلال الإسباني عرفت بثورة الريف(1919-1925م)، **ينظر**: مفيد الزيدي، المرجع نفسه، ص: 249. للمزيد من المعلومات **ينظر** إلى الملحق رقم 2

[6]- أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص: 210.

نستخلص مما سبق أن فرنسا بفضل السياسة التي طبقتها في المغرب الأقصى تمكنت من السيطرة على معظم مناطقه، في ظرف واحد وعشرين سنة وذلك بفضل الامتيازات التي منحتها لها معاهدة الحماية والسياسة المحكمة التي اتبعها مقيمها العام الجنرال "ليوطي" التي مكنته من إحكام قبضته على البلاد وجعل كل المجلات تصب في صالحها، رغم المقاومات التي شنها المغاربة منذ فرض الحماية 1912م، إلا أنها لم تستمر طويلا وتمكنت السلطات الفرنسية من القضاء عليها.

-المبحث الثاني: الأوضاع العامة لبلاد المغرب الأقصى في كل من المجال الزراعي والصناعي والتجاري:

كان الاقتصاد المغربي يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة لكنها كانت بدائية تعمد في إنتاجها على وسائل تقليدية بسيطة ذات مردود ضعيف، وبرغم من امتلاكها العديد من الثروات الطبيعية إلا إنها لم تساهم في تطوير الاقتصاد المغربي، وبدخول فرنسا المغرب لم يتغير الوضع الاقتصادي عن ما كان عليه فقد عملت على استنزاف ثروات الطبيعية، والسيطرة على جميع مصادر الاقتصاد من زراعة وصناعة ومعادن وتجارة، وكان لرأس المال الأجنبي الأولية في شتى الأعمال الاستثمارية، فقد أدخل الاستعمار للمغرب اقتصادا رأسماليا واحتل مليون هكتار من الأراضي بفضل سياسته الإستطانية،كما استغل الجالية الأوروبية كأداة لاحتلال البلاد من خلال شبكة مقاولاتهم وكان هذا تجمعا خطيرا على مصالح المغرب.

2-1)- القطاع الزراعي:

يعتبر المغرب الأقصى بلد زراعي من الدرجة الأولى وتعد الزراعة المورد الرئيسي له، بحيث يمثل أربع أخماس النشاط التجاري بها، إذ تمثل الزراعة في المغرب الأقصى عصب الحياة

الاقتصادية، ففي الشمال تكثر زراعة الشعير والذرة خاصة في "وادي ورغة"، هذا فضلا عن زراعة الفواكه والخضراوات.[1]وبهذا يعتبر سكان المغرب قرويين بالأساس يعيشون على الفلاحة وتربية المواشي، وإنتاجهم يندرج ضمن إطار اقتصاد الاستهلاك الذاتي، حيث ينتجون جميع المواد ذات الأصل النباتي والحيواني والمعدني الضرورية للحياة اليومية التي تباع عبر الأسواق المحلية الموزعة في كل مكان وعلى أيام الأسبوع،[2] وبخضوع المغرب للحماية عرف تحولات اقتصادية فلقد عمدت كل من إسبانيا وفرنسا على استنزاف الخيرات الفلاحية والمعدنية كما فعلت مع باقي المناطق الميتروبولية[3] التابعة لها .[4]

عندما تم التوقيع على معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م بين السلطان عبد الحفيظ[5] وفرنسا لم تكن هذه الأخيرة تجهل إمكانيات المغرب الزراعية. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، اهتم الأوروبيون بمسألة الأرض في المغرب.[6] فلقد انصب اهتمام نظام الحماية إلى إيجاد

[1]- محمد على داهش، صفحات من الكفاح والجهاد المغربي ضد الاستعمار،محمد بن عبد الكريم الخطابي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م، ص: 15.

[2]- ألبير عياش، المغرب والإستعمار حصيلة ...، المصدر السابق، ص: 250.

[3]- **الميتروبولية**: هي الاسم الذي تطلقه الدول الرأسمالية على المستعمرات الخاضعة لها وتعني أن ثروات هذه المستعمرات تحت حماية ورعاية وتوجيه الدولة المستعمرة، **ينظر**: وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، دار أسامة، الأردن، 2010م،ص:286

[4]- محمد القبلي، تاريخ المغرب تعيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص: 549.

[5]- **السلطان عبد الحفيظ**: هو عبد الحفيظ بن الحسن بن محمد الحسني العلوي من سلاطين الدولة العلوية في المغرب الأقصى، بعد وفاة والده سنة 1894 انقسمت الدولة بينه وبين أخيه عبد العزيز، **ينظر**: عبد الفتاح الصعيدي: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م،ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص: 343.

[6]- أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب، ط1، دار ابن خلدون، 1980م، بيروت، ص: 11.

سبل ناجحة لمساعدة الأجانب على تملك الأراضي المغربية، وبفضل هذه الجهود تمكن المعمرون من امتلاك أراضي شاسعة قدرت سنة 1912م ب 100000 هكتار.[1]

فما كادت تحل سنة 1919م، حتى أضحت كل المناطق الخصبة الشاسعة بين أيدي الأوروبيين، منها 20 ألف هكتار تقع بين بني يزناسن والأبيض المتوسط، و15 ألف بين وجدة والعيون وتبلغ مساحة معمر واحد 57000 هكتار؛ وكنتيجة منطقية وحتمية لهذه السياسة أصبحت بعض القرى المغربية على الحدود شبيهة بقرى المزارعين الأوروبيين في الجزائر.[2]

فخلال الفترة الممتدة مابين1918-1921م، استحوذ الاستيطان الزراعي الرسمي على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة منها 48000 هكتار في الشاوية "ودكالة" "وفاس" و"مراكش" ومكناس والرباط، كما حصل من جديد سنة 1920م على 25000 هكتار، وفي السنة التالية على 40000هكتار،في حين تقرر توزيع ما يقارب هذه المساحة الأخيرة سنة 1927م. وبعد مرور إثنى عشر سنة من الحماية، أصبحت جميع الأراضي الصالحة للزراعة في مناطق (الأمن) متشبعة بالمستوطنين الزراعيين الأوروبيين.[3]

ثم تطورت الأمور ليصبح خلال سنة 1937م متوسط مساحة أراضي كل مستوطن زراعي 300 هكتار؛ وقد وصلت العناصر الأولى منهم رفقة قوات الغزو الاستعماري، وهم عصابات مسلحة، يشكلون قواعد خلفية للقوات الاستعمارية و فرق استطلاعية لها يحمون ظهرها ويحتمون

[1]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص: 555.

[2]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 14.

[3]- المرجع نفسه، ص:17.

بها بغية الحصول على الأراضي وإزالة كل ما من شأنه أن يشعرهم بأنهم غرباء في محميتهم وفي مقدمة ذلك الفلاح المغربي.[1]

ونتيجة لهذا الأسلوب الراديكالي ازداد التواجد الأوروبي انتشارا في البادية المغربية وارتفعت مساحة الاستيطان الزراعي الرسمي والخاص إلى ما يقل عن 740.000 هكتار سنة 1940م، وبلغ عدد المزارع الأوروبية في منطقة "فاس"حوالي 209 وحدة، وفي "الرباط" 461 مساحتها 75000 هكتار يستغلها 1299م أوروبي وفي نفس السنة فتحت منطقة "أكادير" رسميا للاستبطان الزراعي على اثر تعيين حدود المنطقة الآمنة وتشمل 4000 هكتارا كذلك منطقة "تادلة" التي كانت قوات الغزو تستولي فيها على الأراضي تدريجيا.[2]

-جدول يبين تطور عدد المستوطنين في المغرب الأقصى:

السنة	العدد

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق ، ص: 18.

[2]- المرجع نفسه ، ص: 20.

1921م	51551
1926م	74558
1931م	127177
1936م	152084
1947م	266133
1952م	360000

ويلاحظ من خلال هذه الإحصائيات الارتفاع الهائل لعدد المستوطنين الأجانب وذلك راجع إلى الإدارة الاستعمارية التي عملت على جلب أكبر عدد من المستوطنين الأجانب إلى المغرب وتقديم الكثير من التحفيز والإغراءات المادية والمعنوية خصوصا كبار التجار بهدف تحقيق الأرباح الإقتصادية السريعة.[1]

كما لاحظ الباحثون والمختصون في الشأن المغربي خلال الفترة قيد الدراسة بأن البلدية المغربية لم تشهد أي جديد على مستوي الإنتاج خاصة في بداية فترة الحماية، حيث دخلت فرنسا باعتبارها دولة حماية فقط إلا أن ذلك تغير مع مرور الزمن، إذ بدأت فرنسا في تطبيق سياستها الإستطانية كما فعلت مع جارتها الجزائر، حيث عملت على نزع الأرضي ومنحها للمعمرين وبهذا حصل المعمرون على مساحات شاسعة من الأرضي عن طريق القوة والنهب، فأصبح ملاك

[1]- عبد الله البارودي، المغرب والإمبريالية والهجرة، ط1، بيروت لبنان، 1979م، ص: 43.

الأراضي خادميها وأصبح المعمرون أسياد ملاك الأرضي يقومون بجمع المحاصيل وتشغيل الآلات فقط.[1]

في المقابل وجد الفلاحون المغاربة أنفسهم محصورين في بقع أرضية قاحلة في أغلبها، ومحرومين من جميع الوسائل والإمكانيات لإصلاحها وجعلها تعطي مردودا يفي بحاجياتهم على الرغم من بساطتها، كما اضطروا إما لاستئجار الأراضي، وإما التوجه إلى المناطق الجافة وغير المروية، وإما البحث عن مصدر للرزق في المدن.[2]بعد أن تحول مصدر رزقهم من بين أيديهم إلى أيدي الكولون بفضل تشجيعات سلطات الحماية الفرنسية في المغرب من خلال توفيرها الدعم اللازم خدمة لمشروعها الاستعماري.

وفي السياق نفسه، عملت سلطات الحماية على تقنين الطرد الجماعي للفلاحين لامتلاكهم واستغلالهم الأرضي بطريقة غير قانونية، وبدأت تنتهج سياسة الإبعاد والحصر كما نجد عملة التحفيظ العقاري قد ساهمت بشكل كبير في إرغام الفلاحين على التنازل عن أراضيهم غير المحفوظة، بحيث كانت معظم أراضي المغاربة غير مسجلة.[3]

كما أضحى الفلاحون المغاربة فريسة لجيش من المرابين والإقطاعيين وبورجوازية المدن فكان هؤلاء يقدمون قروضا إلى الفلاحين عندما تنبت السنابل لتسديدها في موسم الحصاد، بفائدة لا تقل عن 50 %، وبهذا نشطت بورجوازية المدن خاصة في مكناس التي كانت تقوم بالاستيلاء على أراضي الفلاحين عندما كانوا يعجزون عن تسديد ما عليهم من ديون.ومما زاد من فقر الفلاحين جشع شيوخ القبائل والإقطاعيين، الذين نعتهم سكان الجنوب بالجراد، إذ تسببوا في

[1]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص: 549.

[2]- أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص: 210.

[3]- إسماعيل العربي، السياسة الإستطانية في المغرب العربي فيما بين (1919-1939م)، تونس والمغرب الأقصى-أنموذجا-، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، ع:07، ع01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020م، ص:169.

خراب عائلات بأكملها، وذلك بعد الاستيلاء على أراضيها.ويليهم القياد وهم من كبار العائلات المحلية المعروفة، بولائها وإخلاصها للاستعمار.[1]

كما لا يفوتنا في السياق ذاته التنويه بالانعكاسات الخطيرة للنظام الضريبي الذي فرضه نظام الحماية، فلم تكن وطأته بأقل من وطأة الإقطاع، ولم تكن مصلحة الضرائب تأخذ في عين الاعتبار عند تحديدها لضريبة الدخل الزراعي والمواشي والأشجار من انخفاض في الإنتاج أو هلاك الماشية والأشجار، فقد كان الفلاح المغربي يشقى ويكدح، ليسمن أجل تحقيق تقدم في مستواه المعاشي، بل في سبيل ملء جيوب المرابين وأعوان السلطة وخزينة الدولة الفرنسية.[2]

ومن بين النماذج الدالة على ما ذكر أعلاه ما حدث خلال سنة 1927م، إذ تعرض الفلاحون لفيضانات جاءت مباشرة بعد وباء التيفوس،إذ توقفت هذه الفيضانات لتفسح المجال لحمى المستنقعات التي أصابت نحو80 ٪ من السكان وأودت بحياة 40% منهم، وانخفضت القوة العاملة بسبب الوفيات بنسبة 50 %. كما انتشرت خلال سنة 1928م المجاعة ، وهي ثاني أكبر مجاعة عرفها المغرب في أقل من 10 سنوات بعد مجاعة سنة 1921م، وخرج منها المغاربة ليغرقوا في انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية.[3]

-2-2)-المجال الصناعي والتجاري:

لم يكن اقتصاد المغرب محصورا في القطاع الزراعي فمن بين الثروات التي كان يسخر بها الثروات الطبيعية والمعدنية، فمنذ بدء نظام الحماية 1912م أولى الفرنسيون عناية كبيرة للجانب الصناعي والتجاري، ويظهر ذلك من خلال مشاريع ومخططات الجنرال ليوطي.حيث قسم المغرب اقتصاديا

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق ، ص: 50.

[2]- أحمد تفاسكا، المرجع نفسه ، ص: 51.

[3]- المرجع نفسه ، ص: 53

إلى قسمين، القسم الأول يتمثل في الأراضي الخصبة التي تقع غرب جبال الأطلس فسموه "**بالمغرب النافع**".أما القسم فيمثل المناطق الشرقية الجنوبية أطلق عليها اسم "**المغرب الغير نافع**".[1]

كان المغرب في 1919م ما يزال بلد إذا اقتصاد عتيق يحتوي على بعض النشطات الجديدة التي برزت مع نهاية القرن التاسع عشر، لكن الحرب العالمية الأولى أضعفت نموه. وإذا كانت سهول وهضاب المغرب النافع المحتلة بين 1906 و 1914م، تسيطر عليها فعليا سلطات الاستعمار، فإن كتلة جبال الأطلس المحاصر، ظلت في مجملها خارجة على نفوذها. ومن غير المجدي أن يسعى المرء إلى التعرف على عدد المغاربة في ذلك الوقت. ذلك أن بعض التقديرات جعلته يتأرجح بين أربعة وخمسة ملايين.[2]

في 02 يناير 1920م قامت إدارة الحماية بخطوة في طريق انفراد فرنسا بالمعادن المغربية، وبصدور هذا الظهير أسست المكتب الشريف للفسفاط، ومن خلال ظهير 27 يناير 1920م وضعت فرنسا يدها دون منازع على واحد من أغنى أحواض الفوسفاط،[3] فقد عرفت مناجم الفوسفاط في المغرب نجاحا كبيرا منذ بدايتها، في "بوجنيبة" سنة 1920م تمكن خلالها المكتب الشريف من استخراج حمولة بلغت 8000 طن، بالاعتماد على يد عاملة ابتدأت بثلاثة أوروبيين وخمسة عشر عامل مغربي لتنتقل إلى 68 أوروبي و360 مغربي، ومع نهاية 1921م انتقل الاستغلال إلى خريبكة.[4] ثم تلتها مناجم اليوسفية في بداية الثلاثينيات،وأثيرت على اثر ذلك أزمة

[1]- روم لاندو، المرجع السابق، ص: 129.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب(1919-1942م)، تر:نور الدين سعدوني، ط1، ج1، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988م، ص:09.

[3]- أحمد تفاسكا ، المرجع السابق، ص: 30.

[4]- عزيز سعيدي، المكتب الشريف للفسفاط بالمغرب خلال نصف قرن 1921-1971م، مجلة روافد، ع21، جامعة منوبة، المعهد العالي لتونس المعاصر2016م، ص: 23-24.

حول الفوسفاط المغربي بين ايطاليا وفرنسا، وملخص النزاع أن مواطنا ايطاليا بملك شركة (معدن الفوسفاط) اشترى من مواطنين اثنين فرنسيين 40 رخصة للبحث عن الفوسفاط حصلا عليها في 19 أفريل 1919م.[1]

وإذا كان القطاع المنجمي من القطاعات الأساسية فان الفوسفاط كان عموده الفقري، إذ كان له تأثيرا كبيرا على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الموانئ والمواصلات والسكك الحديدية.وبالمقارنة مع التقدم الهائل في ميدان الإنتاج والتصدير، ظل دور الفوسفاط ضعيفا في ميدان التشغيل ومكافحة البطالة وفي بعض الأحيان كان يرافق الزيادة في الإنتاج انخفاض كبير في حجم اليد العاملة التي كانت تضم في صفوفها المئات من المساجين المجندين قسرا للعمل في مناجم الفوسفاط،[2] حيث بدأ استغلاله بيد عاملة قليلة لكن سرعان ما ارتفع في السنوات الموالية إذ بلغت سنة 1927م: 4366 بخريبكة.[3]

وخلال 15 سنة من وجود هذا المكتب الشريف صرف 102 مليون فرنك كأجرة لليد العاملة المغربية والأوروبية معا، في حين بلغت مبيعاته سنة 1927م نحو 191مليون فرنك وهذا يعطينا نظرة عن الأرباح الخيالية التي كانت إدارة الحماية تحققها من وراء استغلالها لمعدن الفوسفاط.[4]

وبالنسبة للمعادن الأخرى فقد ظلت المناجم بين الحربين تسير بوتيرة إنتاجية أقل من الفوسفاط ومن باقي قطاعات الاقتصاد التصديري الأوروبي الأخرى، ومن بين أهم هذه المعادن

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 30.

[2]- أحمد تفاسكا، المرجع نفسه، ص: 30-31.

[3]- عزيز سعيدي ، المرجع السابق، ص: 30.

[4]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق ، ص: 31-32.

نذكر الفحم الذي قدر احتياطي جرادة منه بعشرات الملايين من الأطنان،وقد تم الشروع في استخراجه في بداية العشرينات من القرن التاسع عشر ميلادي[1].

ثم يأتي الرصاص الذي انتشر بكثرة في المغرب خاصة على مستوى و"جدة" و"ميدلت" و"الرحامنة"، وقد شرع في تصديره خلال سنة 1929م، ثم يأتي الكوبالت ببوازار بالأطلس الذي شرع في استخراجه سنة 1942م، أيضا في السياق ذاته نذكر مادة الحديد في "خنيفرة" و"سوس"، إذ قدرت الروايات التاريخية القيمة الإجمالية لاحتياطه بعشرات الملايين من الأطنان، أيضا المنغنيز الذي تم اكتشافه في بوعرفة بكميات هائلة وهو ثاني ثروة معدنية أسالت لها لعاب المستعمرين لأنه إن لم يجعل فرنسا تحتكر سوقه العالمية على غرار الفوسفاط، فانه يغطي إلى حد كبير حاجياتها ويسمح لها باحتلال مكانة هامة بين الدول المصدرة، هذا بالإضافة إلى معادن أخرى أساسية مثل الانتيموان والزنك والنحاس والايتان والغرانيت ومولیبدین.[2]

لقد ظلت مساهمة المناجم في التشغيل ضعيفة. ففي سنة 1927م بلغ مجموع عمال المناجم 3500منهم 3212 عامل مغربى (299 منهم اقل من 16 سنة) وانخفض عددهم سنة 1930م إلى 1850 عامل مقابل 5800 عامل في مناجم الفوسفاط، في حين كانت المناجم بما فيها الفوسفاط تشغل في هذه السنة 18.500 عامل.[3]

كما اشتهر المغرب بصناعاته التقليدية المتنوعة، مثلا الدباغة وصناعة الأحذية والأواني الفخارية والنحاسية والصباغة وصناعة النسيج. وكانت هذه القطاعات مصدر عيش لآلاف من السكان من رؤساء المعامل والمتدربين والعمال بالإضافة إلى ما كانت تنتجه هذه الحرف

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 32.

[2]- أحمد تفاسكا، المرجع نفسه، ص: 34.

[3]- عزيز سعدي، المرجع السابق، ص: 29

حولها من حركة اقتصادية مثل التصدير وغزل الصوف وتربية الماشية .أما مراكز تواجدها فقد انتشرت في كل من "فاس"و "مكناس"و "سلا"و "الرباط" و"مراكش" و"آسفى"، وكان لكل مدينة طابعها الخاص تعرف به عند المستهلكين، وبفضل جودة منتوجاتها اشتهرت في أسواق الخارج مثل فرنسا والجزائر ومصر وتونس وبلجيكا وهولندا وانجلترا وألمانيا وسويسرا واسبانيا والبرتغال والسويد وإفريقيا الغربية (الفرنسية).وخاصة السنغال، وكذلك الولايات المتحدة الأميركية.[1]

كما نشطت التجارة المغربية مع أوروبا خاصة عبر الموانئ المغربية، فعن طريقها كان يتم استيراد السكر والشاي والمنتوجات القطنية والحريرية والصوفية، أما صادراتها فاقتصرت على الأصواف والجلود والعسل والشمع وكذلك الحبوب التي لم يكن يسمح بتصديرها إلا في المواسم الزراعية الجيدة.

ولقد تأثرت التجارة بالأوضاع الزراعية وانتظام سقوط الأمطار، وبعد إعلان الحماية الثنائية سيطر الإسبان والفرنسيون على التجارة في المغرب سيطرة تامة من خلال الشركات الأجنبية الفرنسية والإسبانية التي تم توجيهها بشكل أساسي لتلبية احتياجات ساكن المتروبول بفرنسا ثم إسبانيا بدرجة اقل، أما بخصوص الصناعة فلقد ظلت محلية تقليدية مقتصرة في حياكة السجاد والأحزمة والخيام وبعض الأقمشة الصوفية التي لم تستطع الصمود في وجه التدفق الكبير للمنتوجات الأجنبية.[2]

نستنتج مما سبق أن سلطات الحماية الفرنسية بعد فرضها الحماية على المغرب انطلقت في تطبيق سياستها الاستعمارية التي مست مختلف الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية، فوضعت

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 37.

[2]- ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة...، المصدر السابق، ص:216.

الإدارة المغربية تحت إدارة ضباط فرنسيين لضمان السيطرة الكاملة على المدن الحساسة، فعينت الجنرال ليوطي مقيما عاما في المغرب الذي جمع بين مختلف السلطات السياسية والعسكرية والإدارية وبفصل حنكته تمكن من ضمان السيطرة الكاملة على المغرب.

توالت ردود الفعل ضد السياسة الاستعمارية حيث شهدت البلاد اندلاع مقاومات مسلحة رافضة لتواجد الأجنبي، منذ إعلان الحماية بدأت مقاومة الحجامي سنة 1912م وتلتها مقاومة الشيخ ماء العينين وابنه الهبة في المنطقة الجنوبية ومقاومة أل الخطابي في الريف المغربي، إلا أن هذه المقاومات لم تستمر طويلا وتمكنت سلطات الحماية الفرنسية والاسبانية القضاء عليها.

وكنتيجة لسياسة المطبقة في المغرب الأقصى لم يتطور الاقتصاد المغربي، فقد عملت على استغلال ثرواته الطبيعية والانفراد بها من خلال إصدار الظهائر والمراسيم التي ترسم ذلك كاستغلالها لمعدن الفوسفاط توجيهه نحو الخارج، فالاقتصاد المغربي كان خلال فترة الحماية اقتصادا استعماريا لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الإقطاعيين .

الفصل الأول:

نشأة الحركة العمالية العالمية وتطورها التاريخي.

الفصل الأول:

نشأة الحركة العمالية العالمية وتطورها التاريخي.

-المبحث الأول: ماهية الحركة العمالية والعمل النقابي.

1-1: تعريف الحركة العمالية.

1-2: ماهية الحركة النقابية.

1-3: مفهوم العمل النقابي.

-المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن بداية ظهور الحركة العمالية 1720-1884م.

2-1: فترة منع العمل النقابي1720-1828م.

2-2: التطور نحو الاعتراف القانوني بالنقابات 1828-1884م.

ارتبط تأسيس الحركات العمالية والنقابية في العالم بشكل وثيق بانتصار النظام الرأسمالي وإزاحة النظام الإقطاعي، وسيطرة الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي، ومن الطبيعي أن تكون النقابات وظهورها نتيجة حتمية وموضوعية لتطور الرأسمالية لاسيما في ظل وجود "العامل المأجور" مضاعفة الاستغلال الطبقي الذي كانت تتعرض له الطبقة العمالية، ولهذا نجد أن هذه الأخيرة قد وجدت وتكونت نتيجة هذا التطور، فقد كان الخيار الوحيد أمامها للمحافظة على حقوقها هو تنظيم نفسها في جمعيات واتحادات من أجل الدفاع على حقوقها ضد الاستغلال والقهر الاجتماعي والجشع الرأسمالي.

وتعتبر الحركة العمالية والنقابية حركة اجتماعية واسعة النطاق، ولم تكن وليدة الصدفة، وإنما هي من الناحية السوسيو تاريخية نتاج منطقي وطبيعي لخصائص أي مجتمع وتحولات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والتغيرات في السياسات والمراسيم والقوانين وغيرها... وتعتبر الحركات العمالية من بين أكثر الحركات الاجتماعية والاقتصادية انتشارا في العالم، إذ سعت من وراء تأسيسها الدفاع على مصالح وحقوق الطبقة العمالية،كما يمكن لها أن تكتسي الطابع السياسي الذي يخضع بدوره إلى تنظيمات حزبية وإيديولوجية، ذات أبعاد إستراتيجية تسعى لتحقيق الحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية الحركة العمالية والعمل النقابي.

تسعى الحركة العمالية إلى تنظيم العمال من أجل شن الحملات التي تدعو أصحاب العمل والحكومات السياسية إلى تحسين أوضاعهم وتنفيذ مطالبهم وخاصة المطالبة بتنفيذ أو تشريع القوانين التي تحكم علاقات العمل.

1-1)-ماهية الحركة العمالية:

تتكون العبارة من شقين (الحركة) و(العمالية). فأما الشق الأول منها ونقصد الحركة فتعريفها اللغوي يعني: التحرك من مكان إلى آخر وهي من الحركة ضد السكون أي الانتقال من موضع إلى آخر ومن حالة إلى أخرى (ج) حركات[1]. ويعرفها الأستاذ وضاح زيتون على أنها اختيار بديل من جملة بدائل مطروحة على بساط البحث، وهي الحالة التي يعمل بها المتفاعلون مع الآخرين.[2]

أما المختصون في علم السياسة فقد أشاروا إلى أنها ذلك التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات الاجتماعية أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعها ومن أشهرها الحركات العمالية في عصرنا هذا الحركة العمالية و الحركة الفلاحية والحركة النسائية والحركة الطلابية.[3]

تعد الحركة العمالية أحد أشكال الحركات الاجتماعية "social mouvement "[4] فقد جاء تعريفها حسب الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية بأنها كل النضالات والكفاحات التي قامت بها الطبقة الشغيلة ضد النظام الرأسمالي والتي تهدف إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد تتحول إلى حزب سياسي مثل حركة العمال البريطانية؛ وهي تؤيد الديمقراطية ولا تعترف بالأساليب النضالية المتشددة Militancy التي تتبعها الحركات الشيوعية.[5]

---

[1]- عيسى مومني، قاموس الممتاز،د ط، دار العلوم للطباعة والنشر الجزائر،2000م، ص: 110.

[2]- وضاح زيتون، المرجع السابق، ص: 141.

[3]-عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية،ج2، ط1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر،بيروت،1981م، ص: 222.

[4]- **الحركات الاجتماعية** :تمثل ذلك الجهد الملموس والمستمر الذي تبدله جماعة اجتماعية معينة، من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي....وهذه المسائل تختلف من حركة اجتماعية إلى أخرى. **ينظر:** محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ،د ط، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2005م، ص: 428.

[5]- إسماعيل عبد المفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة المصطلحات السياسية، د ط، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص ص: 168-169.

انطلاقا مما ذكر أعلاه تضم الحركة العمالية أفراد الطبقة الشغيلة من عمال وأجراء في شكل اتحادات تهدف إلى تغير الواقع الاقتصادي لصالح العمال، وكذلك الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، تغييرا يفضي إلى جعل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ملكية جماعية سعيا منها إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة في إطار دولة تضمن التمتع بالحرية، والديمقراطية كامتداد للتمتع بكافة الحقوق التي تسمح بها القوانين وتشرف عليها الدولة، بأجهزتها المختلفة لتطبيقها، والتي يشترط فيها أن تكون متلائمة مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فهي إذن بمثابة جبهة تضامن عمالي تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة.[1]

فيما ذهب الباحث سعد توفيق عزيز البزاز إلى أن حركة العمال بمعناها الواسع الوظيفي والتركيبي قائمة على التعاون المشترك في سبيل مصلحة أعضاء الحركة وتنصب فعاليات الحركة في ثلاث جبهات الجبهة السياسة، والجبهة الصناعية، والجبهة التعاونية. أما الجبهة السياسة فتكون جزء من الحزب السياسي كوسيلة للوصول إلى الأهداف الاقتصادية. في حين تكمن أهداف الجبهة الصناعية في تحقيق مكتسبات اقتصادية التي لا يمكن أن تكتسب إلا من حركة العمال، لأن هؤلاء يعتبرون أجزاء يستخدمون من المنشأة الصناعية. أما الجبهة التعاونية فهي إنتاجية استهلاكية ناجمة عن تخطيط لحماية العامل المستهلك في اختبار السوق وأسعار السلع.[2]

في حين يعرف النقدي للماركسية الحركة العمالية بكونها: "...**مجموعة من الصراعات التي تنشأ عن الممارسة الاجتماعية للبروليتاريا في مقاومتها للاستغلال الذي تتعرض له، ومجموعة من المؤسسات التي يتواجد بها العمال وحلفائهم الواعون بضرورة التنظيم لتحديد أهداف مشتركة**".[3]

[1]- الفيلالي مصطفى، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص: 250.

[2]- سعد توفيق عزيز البزاز، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962، مجلة علمية للبحوث التربوية والإنسانية، مج:19، ع:5، جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012م، ص: 155.

[3]- خيدري مصطفي، حول الحركة العمالية المغاربية، مجلة أبحاث، ع: 15-16، 1987 م، ص: 90.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الحركة العمالية تهم البروليتاريا[1] كما تهم فئات اجتماعية أخرى مرتبطة بالهدف نفسه، وهذا الأخير قد يكون خاصا وبتالي نقابيا صرفا، وقد يكون عاما كالنضال من أجل استرداد الاستقلال الوطني، وهذه هي الشروط التي تجعل من الحركة العمالية حركة سياسية.

1-2)- ماهية الحركة النقابية:

اشتق مصطلح النقابة من النقيب ويعرف في لسان العرب على أنه سيد وعريف القوم وجمعها نقباء، وهو شاهد القوم، وهو من ينقب عن أحوال قومه بمعنى يفتش في شؤونهم ويستدل أخبارهم.[2]وإذا عدنا إلى مصدر الكلمة فالنقابة هي "نقب" وقد أخذ اللفظ من معاني متعددة بحسب الاشتقاقات المختلفة في اللغة ووردت النقابة بهذا اللفظ في القاموس العربي بمعنى: "**وقد نقب عليهم نقابة بالكسر. فعل ذلك ونقب كرم وعلم، نَقابة بالفتح تعني لم يكن فصار وبالكسر معناها الرجل المتميز. ولكن المعنى الراهن للنقابة مختلف تماما عن ذلك ونجد المعنى العربي لبحثنا لمصطلح النقابة لغويا نقيب القوم هو زعيمهم وبتالي يختلف المعنى عن الدلالات القديمة.**"[3]

تعتبر النقابة عبارة عن تنظيم للعمال والمهنيين في مجال ما غرضه المحافظة على شروط استخدامهم والدفاع على مصالحهم أمام أصحاب العمل والسلطات المختلفة.[4] و مما لا شك فيه أن الاهتمام الأساسي للنقابات ينصب حول التركيز على المصالح الاقتصادية للأعضاء، من تحسين للأجور،

---

[1]- **البروليتاريا**: هي طبقة العمال الأجراء في المجتمع الرأسمالي، تتكون من أناس لا يملكون وسائل إنتاج فهم مضطرون إلى بيع قوة عملهم لمالكي وسائل الإنتاج الرأسماليين. **ينظر**: وضاح زينون، المرجع السابق، ص: 74.

[2]- جمال الدين بن محمد الأنصاري، لسان العرب،مج:4، منشورات دار الكتاب العلمية، بيروت 2003، ص ص: 93-95.

[3]- محمد الفيروزي أبادي، القاموس المحيط، مج: 1، دار المعرفة، لبنان، 1977م، ص: 134.

[4]- يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات الجغرافيا والتاريخ، ط1،دار يافا العلمية، عمان 2008م ،ص:437.

وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروف العمل.[1] كما تعتبر النقابة منظمة دائمة ديمقراطية مستقلة ينشئها ويديرها العمال للدفاع عن مصالحهم وتحسين شروط عملهم ورفع من مستوى معيشتهم .[2]

وتتشكل النقابة بهدف تحقيق المساواة الجماعية بشأن شروط العمل. ولرعاية أعضائها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات.[3]

وتعرف النقابات العمالية كتنظيمات تضم مجموعة من العمال في مؤسسات اقتصادية وفقا للقانون تساير مصالح المنخرطين وبهذا فهي تشكل مجموعة من "**اتحادات للعمال الذين يعملون في مهن معينة، تهدف هذه الاتحادات إلى تنظيم شؤون العمل والدفاع عن مصالح العمال و تحديد الأجور وظروف العمل وشروطه، وكل ما يتعلق بشؤون العاملين من أعضاء النقابة**". ومنه فالنقابة هي عبارة عن تنظيم جماعي دائم للعمال ومن ثم فهي تختلف عن التكتل كإتحاد مؤقت لمجموعة من العمال لتحقيق غرض معين كزيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل وينتهي بانتهاء الغرض. وتختلف النقابة عن الشركة أن هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الربح المادي،فيما تهدف النقابة إلى الدفاع عن مصالح أعضائها.[4]

انطلاقا مما ذكر أعلاه فإن النقابة العمالية هي منظمة من العمال لها حق المفاوضة والمساومة مع أرباب العمل لتحقيق أهداف العمال من زيادة الأجور وتقليص ساعات العمل وتحسين ظروف الإنتاج ورفع المستويات المادية والإنتاجية والثقافية للطبقة العاملة. وهذا ما ذهب إليه الباحث سيدني

[1]- عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد، ط1، دار الجامعة، مصر 1997م، ص: 305.

[2]- أحمد محمد مصطفى، الاستقلالية والديمقراطية النقابية، مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر)، مصر2017م، ص:11

[3]- عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية،ج6، ط1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، بيروت،1981م ، ص:604

[4]- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن2007م، ص:147.

ويبز (Sidney Webbs) إذ عرف نقابة العمال بأنها منظمة دائمة من العمال الأجراء تهدف إلى تحسين ظروف العمل وصيانة العمال من الأخطار التي تداهمهم خارج العمل وداخله[1].

غير أن هذا التعريف يبدو ناقصا وغير متكامل طالما أن نقابة العمال لا تضم فقط العمال الأجراء بل تضم أيضا الأفراد الذين يتقاضون رواتب شهرية وسنوية. كما أنها لا تهدف إلى تحسين ظروف العمل وصيانة العمال من الأخطار فقط بل تهدف أيضا إلى رفع سمعة العامل كعضو في المجتمع. وهناك تعريف آخر ينص على أن نقابة العمال إنما هي حرفية تمثل العامل كمنتج في المصنع وعضو في المجتمع. فيما هناك تعريف آخر يشير إلى أن نقابة العمال هي منظمة من المستخدمين لها حق المفاوضة والمساومة مع أرباب العمل حول تنظيم شروط الاستخدام وتحقيق أهداف العمال والمستخدمين.[2]

1-3)-مفهوم العمل النقابي " action autonome":

هو نظام يخص الطبقة العمالية[3] يعمل على مواجهة الرأسمالية، وبالتالي فهو عبارة عن نظام تخوضه الطبقة العاملة – مستويات مختلفة محلية، قطاعية أو وطنية – بمفردها وهي التي تباشر، بخلاف العمل السياسي فمثلا هي التي تخوض فئات منتمية إلى عدة طبقات، وهذا راجع إلى كون النقابة هي

[1]- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع صناعي،ط1،دار وائل للنشر،2005م،ص:137.

[2]- المرجع نفسه، ص: 137.

[3]- **الطبقة العمالية:** لكي نعطي مفهوم واضح للطبقة العمالية يجب أن نوضح أنه ليس كل عامل أو شغيل ينتمي إلى الطبقة العمالية، فالعامل الذي يعمل لنفسه يصرف قوة عمله لحسابه الخاص يملك قيمة فائض الإنتاج، ليس مثل العامل الذي في المصنع فهو منخرط في علاقات الإنتاج أي أن الرأسمالي يملك المصاريف التي فاضت عن مصاريف الإنفاق الأصلية، فالطبقة العمالية هي التي تدخل في علاقة إجتماعية مع الرأسمالي، أساسها بيع قوة عمله بالرأسمال المتحول ولذلك فإن الطبقة العمالية خاضعة لسلطة رأس المال، **ينظر:** رضا رايس، النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص علم الاجتماع، جامعة العربي التبسي، تبسه 2016م، ص: 65.

المنظمة التي تخص العمال وحدهم بخلاف الحزب الذي يضم كل من اتفق برنامجه السياسي والإيديولوجي.[1]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف لغوية واصطلاحية لماهية العمل النقابي نستنتج أن هذا الأخير هو عمل معادي للرأسمالية، يهدف للحد من الاستغلال وتطاول الرأسماليين على حقوق العمال ومكتسباتهم، لذلك فهو يبرز في شكل دفاعي caractère défensif، فمثلا العمال لا يقومون بالإضراب من أجل الإضراب وإنما يضربون كرد فعل على الاستغلال وعلى مختلف الأساليب – الظاهر منها والمستترة– الهادفة إلى تخفيض قدرتهم الشرائية.

انطلاقا مما ذكر أعلاه فالعمل النقابي من خلال هذا المنظور لا يهدف إلى اكتساب امتيازات خاصة بالطبقة العاملة –كما هو الشأن للطبقات الأخرى، الإقطاع والبرجوازية أثناء تشكلها ونموها– وإنما يهدف إلى القضاء على كل أنواع الاستغلال وبتالي يهدف إلى دفاع على حقوق الجماهير المسحوقة التي تذهب ضحية النهب والاضطهاد الرأسماليين.[2] وبهذا فالعمل النقابي ينطوي على عدة نشاطات تخص فئتي العمال وأصحاب العمل على حد سواء. ويتعلق الأمر بإقامة جمعيات، وحماية ممثلي العمال، وعلاقات العمل، والحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، غير أنه لا تتحقق هذه الأهداف إلا إذا تم تكريس العمل النقابي[3] الذي هو مبني على مبادئ وله أهداف نلخصها فيما يلي:

1)–مبادئ العمل النقابي: تتلخص مبادئ العمل النقابي في مجموعة من النقاط نلخصها في الجدول التالي[4]:

–جدول يمثل أهم مبادئ العمل النقابي وأهدافها

[1]– محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص: 489.

[2]– عبد اللطيف المنوني، محمد عياد، الحركة العمالية المغربية صراعات وتحولات،ط1،دار توبقال، المغرب1985م،ص: 170.

[3]– وسيلة شابو، القانون الدولي للعمل، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2015م، ص: 95.

[4]– حمودة عقلة العنزي، المفاهيم في إدارة العمل النقابي، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، 2000م، ص: 5.

المبدأ	مضمونه وأهدافه
مبدأ الديمقراطية	ونعني بها مساهمة جميع المنخرطين في انتخاب المسؤولين النقابيين، على جميع الأصعدة وفي التسيير والتوجيه. والديمقراطية هي طريق لضمان استقلال التنظيمات النقابية في إطار مصالحها المرحلية والبعيدة أي في إطار خط تقدمي. لذلك فقد أظهرت تجربة الحركة النقابية بالمغرب، أن الاستقلال التنظيمي بدون ديمقراطية داخلية تحول في نهاية الأمر إلى استقلال عن الحركة التقدمية وانسلاخ عن الطبقة العاملة ذاتها وتبعية ضمنية للقوى الرجعية وقبول للنظام الرأسمالي .
مبدأ الاستقلالية	المنظمة النقابية هي في خدمة أعضائها، وحتى تحقق الأهداف التي حددتها يجب عليها أن تتجنب مهما كان الثمن الوقوع تحت هيمنة المصالح الخارجية عنها سواء من الحكومة أو تلك التي يستخدمها أرباب العمل أو الأحزاب السياسية أو التنظيمات بغية كسر العمل النقابي.
مبدأ المسؤولية الفردية	بموجب هذا المبدأ فإن كل نقابي هو مسؤول، يتحمل نتائج ما يقوم به من وظائف ومهام نقابية، وخلال قيامه بعمله يتعرض العضو النقابي للمراقبة والمحاسبة من القيادات والأجهزة العليا ومن القواعد الدنيا للتنظيم النقابي.
مبدأ المحاسبة والمراقبة	حين يفتقد النشاط النقابي لمبدأ المراقبة والمحاسبة يتعرض التنظيم النقابي لنوع من الفوضى يصل أحيانا إلى حد التلاشي الفعلي للعمل وانهياره؛ كما يهدف مبدأ المحاسبة والمراقبة إلى تحسين نوعية النشاط النقابي ورفع إنتاجيته.
مبدأ موضوعية الاختيار	يقتضي هذا المبدأ بأن يراعي العضو الموضوعية قبل اتخاذ القرار بعيدا عن تأثير العاطفة والمصالح الفردية، فعلى الفرد النقابي أن يكون عمليا في اختياره الذي ينشد من خلاله الصالح العام .

2)-أهداف العمل النقابي:

يصف علماء الاجتماع النقابات العمالية ضمن الجماعات الضاغطة التي تمثل القوة الشرعية في ممارسة وظائف في منظمة تتمتع بوظائف متمايزة ومتكاملة تهدف إلى إحلال حالة من السلم الاجتماعي والمساواة والعدالة الاجتماعية والاستقرار داخل المجتمعات. ولنقابة العمالية أهمية قصوى في إحداث حراك اجتماعي داخل المجتمع ولها القوة الذاتية التي تؤثر بها في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى سعيها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تقسيمها إلى نوعين أهداف سياسية وأخرى مطلبية وهي كالأتي:

-الأهداف المطلبية:

- ✓ تسعى النقابة للدفاع عن فرص العمل وحماية منصب العامل وتأمين عن عمله.
- ✓ تهدف النقابة للمشاركة الفعلية للعمال في التسيير وتحقيق المشروع التنموي والاقتصادي للمؤسسة إضافة إلى تحسين أداء العامل بالتكوين والتأهيل عبر التمهين والبعثات التكوينية
- ✓ توفير التأمين في العمل والعطل والتقاعد والمرض.
- ✓ الدفاع عن الامتيازات الاجتماعية من الخدمات الاجتماعية الأخرى كالترفيهية والثقافية.
- ✓ السعي لتحسين الأجر الأدنى للعامل مقارنة بالمستوى المعيشي وتحسين القدرة الشرائية.
- ✓ التعويض على البطالة والحماية الاجتماعية للعمال أثناء الأزمات الاقتصادية.
- ✓ حماية العمال من أي تجاوز لرب العمل من خلال منع الاستغلال أو الفصل عن العمل.[1]

-الأهداف السياسية:

- ✓ منع استغلال النساء والأطفال والأجانب بتطبيق نظام عمل وفقا للشروط المناسبة للعمل الدولي، ومنع الاستغلال العمال.

[1]- علي محمود اسالم الفار، علم اجتماع الصناعي، دار المعارف، القاهرة 1985 م،ص: 8

- ✓ التفاوض مع الطرف الإداري أثناء النزاعات و الحق في استخدام الإضراب للدفاع عن امتيازات وحقوق عمالية داخل المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ إعلام ونشر المعلومات التي تخص العامل ومحيط العمل كحق في التوعية والتثقيف العمالي.
- ✓ المشاركة في المفاوضات مع الحكومة و أرباب العمل لحماية أجور العمال.
- ✓ تقديم تسهيلات لتطوير العمل النقابي وتنمية الانخراط العمالي في النقابة.
- ✓ عقد الاجتماعات والندوات لتحسين أداء النقابة لحماية منخرطيها.
- ✓ العمل على الاتصال والتواصل بين المنظمات النقابية الأخرى للتعاون وتبادل الخبرات.[1]

من خلال ما تم عرضه من معطيات يمكننا الخروج بمجموعة من الاستنتاجات نجملها فيما يلي:

- تعتبر النقابة نتاج لحركة عمالية، وذلك عبر نضالاتها المتعاقبة ضد الرأسمالية في الدول الغربية.
- تعتبر الحركة العمالية المتحدث الرسمي عن الطبقة العمالية، نظرا للإطار القانوني والتنظيمي الذين تتمتعان بهما.
- لعبت التنظيمات النقابية خاصة العمالية منها دورا كبيرا في تطوير عالقات العمل الصناعية، و هي ذلك التنظيم العمالي الذي يتوحد من خلاله العمال، ويتوضح في شكل منظمة رسمية تضم عمال منخرطين فيها، وتحميهم من كل أشكال الاستغلال والتمييز والإقصاء، كما تهدف إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية والمهنية والاجتماعية.
- يجمل العمل النقابي الآليات والوسائل الموظفة في سيرورة عمل المنظمة النقابية قصد تحقيق غاية هذا التنظيم بتلبية مصالح منخرطيه، وهو أيضا الشكل الأكثر تنظيما على مستوى الحركة العمالية،ويتجسد في تلك الممارسة النقابية ونشاط المنخرطين النقابيين داخل محيط العمل للدفاع عن مطالب العمال.

[1]-علي محمود اسالم الفار،المرجع السابق، ص: 9.

-المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن بداية ظهورها 1720- 1884م:

تعد الظاهرة النقابية حديثة الظهور مقارنة بما عداها من الظواهر الاجتماعية الأخرى،وقد ظهرت بوادرها الأولى خلال القرن الثامن عشر بعد ظهور الثورة الصناعية في أوروبا واختراع الآلة التي كان لها انعكاسات بارزة، ويمكن القول أن الثورة الصناعية تعد منبين أهم المنعرجات التي مر بها تاريخ أوروبا والعالم نظرا للتطورات والتغيرات التي تبعتها في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أدت إلى تغيير البنى التقليدية للمجتمعات وانتقالها إلى حالة المجتمع الصناعي، لكن الصناعة لم تكن العامل الوحيد الذي أعطى للمجتمع صورته المعاصرة بل إن المجتمعات الغربية عرفت تغيرات عميقة على مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد المعرفي سيادة العقلانية، وعلى الصعيد الأيديولوجية والسياسية الرسمي هيمنة اللائكية والرأسمالية ببعدها السياسي.

أما على الصعيد الاجتماعي فتأسيس النقابات العمالية كان أساسه انتشار وتعمق الفردانية، وعلى الصعيد الاقتصادي تشكل النظام الرأسمالي ببعده الاقتصادي وظهور الصناعة كنشاط مميز له، حيث أخذ العمل بعدا جديدا وصارت الصناعة الناشئة تستقطب القوى العاملة وتركيزها في المساحات الأقل اتساعا، وأصبح العمل أكثر تنظيما ومراقبة ولم يعد العامل سوى بائعا لقوة عمله في سوق العمل، ليصبح تحت سلطة رب العمل مدة طويلة وتدني الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعامل ومعاناته مع رب العمل.

تعتبر هذه العوامل السابق ذكرها ممهدة لظهور النقابات العمالية كتنظيم يدافع عن العمال ويرد عنهم استغلال أرباب العمل لهم،حيث أن النقابات العمالية أصبحت وليدة التطور الصناعي في أوروبا وامتلاك أرباب العمل للسلطة المطلقة، فهم الذين يشغلون العمال لمدة طويلة وبأجر زهيد، كما كانوا يفصلونهم عن العمل متى شاءوا ويتم تسريحهم جماعيا خاصة في فترات الكساد الاقتصادي.وذلك بعد استهلاك قوة عملهم وعدم وجود تأمينات في حالة تعرضهم لحوادث العمل أو الأمراض المهنية. ففي

ظل هذه الأوضاع قام العمال بمحاولات عديدة ومتتالية من أجل تكوين تنظيمات مهنية تدافع عن مصالحهم وتحميهم من استغلال الرأسمالية . [1]

لقد ظهرت أولى النقابات العمالية في النصف الأول من القرن الثامن عشر وبالتحديد سنة 1720م في بريطانيا، عندما تجرأ عمال يشتغلون في الخياطة ولأول مرة في التاريخ على رفع مظلمهم إلى البرلمان، وقد ورد فيها ما نصه: "**إن عمال الخياطة في المدن وضواحيها الذين يزيد تعدادهم على سبعة آلاف تنادوا لتأليف جمعية بقصد زيادة أجورهم وتخفيض يوم عمل ساعة واحدة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف دون كل واحد منهم اسمه على سجلات وضعت لهذه الغاية في المتاجر أو في مراكز الاجتماعية التي يترددون عليها، وجمعوا مبالغ محترمة تساعدهم على الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم للملحقات.**" [2]

مرت الحركة العمالية في تطورها بعدة مراحل، أدت في النهاية إلى ظهور الطبقة العمالية على مسرح الحياة الاجتماعية، كقوة فعالة في المجتمع لها أهداف ووسائل وطموحات تسعى إلى تجسيدها في الواقع، ويمكن تقسيم مراحل تطور الحركة العمالية إلى ثلاث مراحل وفقا للمعيار القانوني.

2-1)-فترة منع إنشاء النقابة: 1720-1828م:

أدرك العمال أنه من الضروري والمهم تجميع قواهم في مواجهة استغلال الطبقة الرأسمالية. إذ دفعت مساوئ النظام الرأسمالي بالعمال إلى الإتحاد وإنشاء نقابات للدفاع على مصالحهم. ولكنها لقيت – الحركة العمالية– معارضة شديدة من أصحاب الأعمال هؤلاء تمكنوا في بداية الأمر من حمل الحكومات على التسليم بوجهة نظرهم، وبدأت في اضطهاد هذا النشاط.[3]على إثرها تعرض العمال إلى مختلف ألوان القهر وصنوف الاضطهاد، لاسيما بعد تعاضد أرباب العمل والحكومات للتصدي

[1]- بوبكر بوخريسة وآخرون، دراسات في الموارد البشرية إدارة الأفراد، د ط، دار قرطبة، الجزائر، 2008م، ص: 223.

[2]- جورج لوفران، الحركة العمالية في العالم، تر: إلياس مرعي، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1980م، ص: 7.

[3]- محمد حسن منصور، قانون العمل في مصر ولبنان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م، ص: 82.

لهذه التنظيمات الجديدة التي كانوا يرون فيها تهديدا مباشرا وخطيرا على الوضع الذي كان قائما لصالحهم مما عطل وأخر قيام مشروعهم، وفي المقابل زاد حرص العمال وتصميمهم على المضي قدما في هذا المشروع.

استمر هذا الوضع لفترة زمنية طويلة وهذا نتيجة للشك والريبة الموجه ضد هذه التنظيمات لكونها تعمل ضد مصالح أرباب العمل، ومع ظهور الثورة الصناعية والتغيرات التي صاحبتها من انتشار للمصانع، تغيرت أساليب وعلاقات العمل، فقد تميزت بسيطرة أرباب العمل على الاقتصاد وحتى على الحياة السياسية، فمثل هذه التنظيمات تهدد مصالح الطبقة الرأسمالية، هذه الأخيرة التي كان لها تأثيرا كبيرا على الحكومات،فبدأت في سن قوانين لمنع ظهور مثل هذه التكتلات، حيث اعتبر نشاط العمال المتعلق بظروف العمل نشاط غير قانوني[1].

لقد ميز فترة ما قبل الثورة الصناعية نظام الطوائف الحرفية [2] الذي هو عبارة عن تجمع لمجموعة من العمال في طائفة معينة. ومع الوقت أصبحت هذه الطوائف بحاجة إلى التكتل لأجل الدفاع على مصالح أعضائها، ومع تطور الحركة الصناعية في العالم وبروز الأفكار التنويرية وسيادة مبدأ الحرية الفردية ، أحست هذه الحكومات بخطورة هذه التجمعات كونها اعتبرت دفاع العمال على حقوقهم نشاط غير قانوني، لذلك وصل الأمر إلى حد تجريمه أي اعتباره عملا إجراميا يعاقب صاحبه عليه. ومن هنا تم سن القوانين التي تمنع أي تكتل العمال كقانون "1799-1824م" في إنجلترا ، والذي بموجبه تم منع تشكيل تكتلات مهما كانت طبيعتها وأنواعها.[3]

---

[1]- حنان شطيبي، الحركة العمالية النقابية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية، قسنطينة، السنة الجامعية 2009م، ص: 18.

[2]- **الطوائف الحرفية**: هي تنظيمات عمالية تجمع أصحاب العمل والعمال في مهنة واحدة من ذوي الحرف كطائفة النجارين والنحاسين يختص كل نوع منها في حرفة أو مهنة معينة وتهدف إلى حماية هذه الحرفة، **ينظر**: السيد حنفي عوض،علم الاجتماع الصناعي، مكتبة القاهرة، 1988م، ص ص: 99-108.

[3]- جورج لوفران، المرجع السابق، ص ص: 12-11.

أيضا من بين الصور التي جسدت معارضة أرباب العمل والحكومات لهذه التنظيمات الجديدة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمنع العمال من حق التجمع مثل قانون Le Chapelier الصادر بتاريخ 14 جوان من سنة 1791م في فرنسا الذي منع كل تجمع مهني بأي شكل كان[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعارضة كان لها خلفية تاريخية ترجع إلى العصور الوسطى عندما جرت أوامر Villers-Cotterêts الصادرة خلال سنة 1593م وقانون " **ميشو**" عام 1629م على أصحاب العمل وخدمهم على أن يؤسسوا الطوائف والجمعيات مهما كان حجمها ولأي سبب، ثم صدر في بريطانيا سنة 1799 و1800م قانون يمنع كل تجمع بل حتى كل اتفاق من شأنه المطالبة بتحسين ظروف العمل واعتباره مؤامرة على حرية العمل والصناعة والتجارة ما يسمح للقوة العمومية بالتدخل بهدف لقمعه ومعاقبته.[2]

لقد دفعت القوانين المقيدة للحريات والمانعة لتأسيس لجمعيات والتنظيمات العمالية إلى تحول العمال للعمل السري، وإلى ممارسة العنف حيث ظهرت موجة من الاضطرابات والثورات العمالية أشهرها أحداث ميلاند في مدينة ليون سنة 1811م وأحداث Croix-Rousse في ببريطانيا سنة 1831م، وقد جاءت هذه الأحداث معبرة عن رفض العمال لمحاولة تطبيق الرأسمالية بشكلها الفج الذي يحاول إزالة وإقصاء كل ما يحول دون تحقيق الربح (الثروة) لأرباب العمل دون أي اعتبار لظروف العمال. لتجبر في الأخير هذه الأحداث العنيفة أرباب العمل والحكومات إلى الرضوخ وتشريع قوانين تسمح بإنشاء هذه الجمعيات العمالية.[3]

[1]- جورج لوفران، المرجع السابق،ص: 13

[2]- خيثر عزيز، نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم: المخاض العسير، مج:1، ع:3، 2019م، ص: 255.

[3]- المرجع نفسه، ص: 256.

تمت أولى المحاولات لرفع الحضر القانوني عن التكتلات العمالية سنة 1828م في انجلترا، وسرعان ما تكون بفضل "روبرت أوين" إتحاد تضامن النقابات، أما في فرنسا فقد سمحت الحكومة سنة 1848م بحرية تكوين الجمعيات.[1]

2-2)-التطور نحو الاعتراف القانوني بالنقابات 1828-1884م:

بعد أن تعرض العمل النقابي لكثير من الاضطهاد بدأ الاعتراف، تدريجيا بحق العمال في التجمع والإضراب. إذ أصبح مبدأ الحرية النقابية أمرا مقررا في جميع الدول المتمدنة ومنصوصا عليه في صلب دساتيرها.[2]فمع نهاية القرن التاسع عشر ميلادي ظهرت عدة محاولات وحملات من أجل تحصيل اعتراف قانوني ورسمي بالحق النشاط النقابي، فمثلا تم في فرنسا بتأثير من « Wacdek Rousseau » وهو سياسي وقانوني فرنسي اصدر قانون الجمعيات المهنية الذي أدى إلى إنشاء وتكوين النقابات العمالية بعد التصويت بالإيجاب على هذا الحق في 21 مارس 1884م. [3]

ففي انجلترا تحصل العمال على حق تشكيل الجمعيات العمالية سنة 1829م، بعد صراع مرير مع البرجوازية حيث بقي البرلمان الإنجليزي يعارض وجود الجمعيات لاسيما عند بروز الحركات الاحتجاجية للعمال، وفي عام 1884م شكل روبرت أوين تجمع نقابي وطني بلغ عدد المنخرطين فيه 500 ألف عامل.[4]

فيما شهدت الفترة ما بين (1848-1890م) تشكيل نقابات مهن حاولت منع العمال غير المؤهلين من الحصول على مناصب العمال المؤهلين، وكونت صناديق التعاون يستفيد منها المنخرطون في النقابة وعلى إثر هذه المبادرات تأسست جمعيات عمالية حسب المهن (اتحاد عمال المناجم، الميكانيك)، يلتقي ممثليهم في هيكل غير رسمي إلى غاية 1890م، أين ظهرت جمعيات أخرى

[1]- حنان شطيبي، المرجع السابق، ص: 68.

[2]- محمد حسن منصور، المرجع السابق، ص: 82.

[3]- رضا رايس، المرجع السابق، ص ص: 68-67.

[4]- عبد المنعم الجبلي، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، د ط، مكتبة النهضة، بيروت، د ت، ص:23.

توسعت لعمال الموانئ والسكك الحديدة عرفت بالاتحادات المهنية، ثم الاعتراف بها رسميا سنة 1871م، واتخذت أشكالا فيدراليات في مجالس للاتحادات المهنية 1900.[1]

ساهم ظهور النقابات العمالية في بريطانيا إلى تأسيس نقابات عمالية في بلدان أوروبية أخرى، وليس على نطاق أوروبا فحسب بل في بلدان عديدة من العالم وقد كانت ظروف تأسيسها مشابهة تقريبا.ففي ألمانيا توسع نشاطا لحركة العمالية ما بين (1830- 1870م)، حيث استطاع عمال صناعة القبعات من تشكيل أول نقابة، ثم تلتها نقابات أخرى انتهت سنة 1848م إلى تأسيس 251 نقابة، لكن أمام التفكك السياسي الألماني وتأسيس الجمعيات العمالية المعارضة لتفرض تدخل من قبل الدولة تفرقت هذه النقابات عام 1854م[2].

بعدها تأسست الجمعيات العمالية بتأثير اشتراكي التي كانت من بين أهدافها تأسيس تعاونيات إنتاجية تدعمها الدولة، كما أنه ونظرا لسيطرة العلاقات الحرفية في ألمانيا بحكم أن الطبقة العاملة سنة 1855م لم تكن تشغل سوى 4 % من مجموع الفئات النشيطة جعلت النقابات الألمانية إصلاحية في حركاتها إستراتيجية في عملها. كما عرفت النقابة في ألمانيا ثلاث اتجاهات تأثرت بالوضع السياسي:

- ✓ الاتجاه الأول اشتراكي
- ✓ بينما الاتجاه الثاني كان منبثقا عن الليبرالية
- ✓ في حين تأسس الاتجاه الثالث عام 1894م بعد ظهور النقابات الكاثوليكية، توسعت لتضم اتحاد مهني يضم عمال المناجم المسيحيين عرف بالاتحاد العام للنقابات المسيحية.[3]

كما عرفت فرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين (1890-1848م) تعددية نقابية ومن بين النقابات الفرنسية التي برزت في عالم الشغل نذكر منها:

[1]- عبد المنعم الجبلي، المرجع السابق، ص: 24.

[2]- رضا رايس، المرجع السابق، ص: 23.

[3]- المرجع نفسه، ص: 24.

- ✓ الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T
- ✓ الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمالC.F.D.T
- ✓ قوى العمال F.T
- ✓ الكونفدرالية العامة للعمال المسيحيين C.G.T.C[1]

تعبر الحركة العمالية الشكل الأول الذي عبر من خلاله العمال عن وجودهم وعن استيائهم من الأوضاع المزرية، التي يعيشها قبل تكتلهم وتشكيلهم للتنظيمات النقابية فالحركة العمالية هي حركة احتجاجية نابعة عن وعي العمال لظروف معينة تظهر في وقت معين نتيجة استياء العمال اتجاه الأوضاع السائدة في العمل، وأدتالثورة الصناعية إلى حدوث انقلاب تاريخي حاسم في البنى الاقتصادية والاجتماعية صاحبها انتشار المصانع والتكنولوجيا تغير في علاقات العمل وأساليبه فالظروف القاسية التي كان يعيشها العمال داخل هذه المصانع ولدت وضع جديدا، أصبح لديهم عداء للآلة واعتبروها عدوا لهم خطرا عليهم تنبؤهم بالبطالة ، فكان صراعهم الأول معها لنقص الوعي لديهم، ومع تطور الطبقة العمالية عرفت أن سبب شقائها ليست الآلة فقط بل نتيجة استغلال أباب العمل لهم، أدركوا ضرورة تكتلهم ضمن تنظيمات للحصول على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.

[1]- حورية عيوش، إستراتجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر2،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر2005-2006م، ص 65 .

الفصل الثاني:

نشأة الحركة العمالية في المغرب وتطورها .

الفصل الثاني:

نشأة الحركة العمالية في المغرب وتطورها.

المبحث الأول:الجذور التاريخية لظهور التجمعات المهنية وبداية نشوء النقابات.

1-1-المسار والنشأة.

1-2-بداية التجمعات المهنية بالمغرب1919م.

1-3-تطور الحركة الودادية وبداية نشوء النقابات.

المبحث الثاني: تأسيس النقابات واتحاد النقابات بالمغرب 1930م.

2-1-المنع النقابي.

2-2-المطالبة بالحق النقابي.

2-3-بوادر ظهور النقابات.

المبحث الثالث: الأزمة الإقتصادية 1929م.

3-1-نتائج الأزمة الاقتصادية على الوضع العام للمغرب.

3-2-انعكاساتها على المأجورين.

3-3-مرحلة تأسيس النقابات 1930-1936م.

أ- المد النقابي.

ب- دور الاتحاد الجهوي.

المبحث الأول : الجذور التاريخية لظهور التجمعات المهنية وبداية نشوء النقابات

شهد المغرب العربي عموما مع الحرب العالمية الأولى تسابقا بين الدول الأوروبية طمعا في خيراته وثرواته وشكلت هذه الثروات منعطفا حاسما في سيرورة تطور الصراع الدولي إذا سجلت لحظة انفجار، كانت كل المؤشرات تنذر بحدوثه، بفعل التسابق المتهافت للقوى الإمبريالية الطامعة في كل ما تجود به خيرات مستعمراتها من موارد طبيعية وبشرية، وبطبيعة الحال كان المغرب الأقصى ضمن قائمة هذه المستعمرات.

1-1_المسار والنشأة:

ساهم غنى الأرض المغربية بالمواد الطبيعية المتنوعة، في تزايد أطماع الدول والتجار منذ القديم بدءا من الفنيقيين والرومان مرورا بالاسبان وصولا إلى مرحلة الحماية الفرنسية. فقد كان المغرب خلالها بمثابة البقرة الحلوب التي كان يلهث الكل من أجل الوصول إليها والاستفادة من خيراتها. ويرجع ذلك لمجموعة من الاعتبارات:

أولا:موقع المغرب، فالسيطرة عليه كفيلة بالتأثير على ميزان القوى السياسية في المجال الإقليمي، باعتبار أن المغرب يشكل جزءا من سلسلة الطرق العالمية، والمنافذ البحرية. فهو ضمن اهتمامات الدول التجارية عموما والدول الاستعمارية على وجه الخصوص، وبالدرجة الأولى بريطانيا وفرنسا ثم ألمانيا، والتي بدأت مع أواخر القرن 19م تغزو أسواق العالم لتنال مكانها المناسب فيه .

ثانيا: يعتبر المغرب مجالا خصبا للحصول على المواد الأولية وسوقا لتصريف المنتوجات الصناعية للدول الاستعمارية.[1]

ثالثا: شكل المغاربة في غالبيتهم العظمى فئة الفلاحين والرعاة، أما النسبة المتبقية فقد كانوا تجارا وحرفيين موزعين في القرى الكبرى والمدن القديمة التالية: "فاس"، "مراكش"، "الرباط"، "سلا"،

[1]- عزيز سعيدي، المرجع السابق، ص ص: 16-17.

"مكناس" و"وجدة". وقد شكل الحرفيون مع عائلاتهم وخاصة مع سنة 1924م ثلث سكان الحواضر وأحيانا نصفها. فكانوا يحولون الجلد والصوف والأقمشة والحرير، والخشب والحجر والطين والحديد والنحاس والمعادن النفيسة، في ورشات كبيرة.[1]

بدأت رهانات جديدة تفرض نفسها على الصعيد العالمي محكومة بعلاقات القوة بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، إذ واجه المغاربة خلال فترة مابين الحربين،حربا مزدوجة،دفعت الأولى أغلبية العمال المغاربة إلى الهجرة صوب فرنسا، ومثلت الثانية النار التي اكتوى بلظاها هؤلاء العمال المهاجرون جراء المعاملة القاسية والعنصرية في البلاد الفرنسية . [2]

وقد دفعت الظروف الاقتصادية السيئة السكان إلى الهجرة باتجاه المدن والى فرنسا والدول الأوروبية الأخرى. وحول حجم العمالة المغربية في الثلاثينات فقد قدرتها الروايات التاريخية بحوالي 40000 عامل مغربي دائم و 100000عامل في مزارع المستوطنين وهم عمال موسميون و 60000 عامل في مزارع الحوامض، وهذا يعني أن 20000 عامل مغربي كانوا يعيشون في مزارع يملكها المستوطنون الأوربيون في المغرب.[3]

وأكد جواني راي Jounny Ray أن أغلبية المغاربة عادوا إلى بلادهم بعد الحرب العالمية الأولى وإن كانت نسبة من هؤلاء ممن ألفت الحياة الفرنسية فضلت الرجوع لمزاولة عملها في المناجم والمعامل الفرنسية.

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب1919-1942م، المرجع السابق ، ص :9.

[2]- بياض الطيب، وضعية العمال المغاربة بفرنسا خلال فترة ما بين الحربين، أعمال ندوة تكريم الأستاذ إدريس العمراني الحنشي، قضايا في تاريخ المغرب الفكري والاجتماعي، 2010م،الدار البيضاء، ص: 383 .

[3]- عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص: 159.

وهكذا نشأت ما بين سنة 1919 وسنة 1920حركة دؤوبة من الذهاب والإياب لليد العاملة المغربية من وإلى فرنسا، ارتبطت بالاستجابة لمتطلبات النشاط الاقتصادي للمتربول، وما يحتاج إليه من يد عاملة، فظهرت بذلك العديد من الأحياء ببعض المدن الفرنسية تقطنها ساكنة مغربية.[1]

فكان العمال المغاربة يعاملون معاملة أقرب منها إلى الرق، حيث يجتمع العمال في كل مدينة ويأتي السماسرة وأرباب العمل ليأخذوا ما يحتاجون إليه من اليد العاملة،ويتم الاتفاق دون عقد يحدد شروط العمل وحقوق الطرفين. أما اليد العاملة الأوروبية فكانت ذات طبيعة مختلفة، فهي عاملة فنية تستخدم لتأجير واستخدام اليد العاملة المغربية، إذ سعت كل التشريعات العمالية إلى حماية حقوق اليد العاملة الأوروبية، فكانت بذلك أشبه بالأرستقراطية العمالية خاصة الفرنسية منها.[2]

وإذا تركنا جانبا أعوان المخزن ومسخريه، فإن العنصر المغربي مثل عمالة بدوية غير ماهرة، شكلت يد عاملة تحت الطلب تتقاضى أجورا متدنية.[3] وتحت هذا المسمى ظل المغاربة بمثابة احتياطي من اليد العاملة غير المؤهلة مهنيا، والتي كان الاستعمار يستمد منها حاجياته من الشغيلة.[4]

كما أصبحت الاحتكارات الفرنسية سيدة الاقتصاد المغربي، فقد كانت الشركات الفرنسية تزاول نشاطها في الزراعة والصناعة الإستخراجية، وفي صيد الأسماك، والسكك الحديدية،وفي الموانئ، والمحطات الكهربائية. وتحت تأثير هذه الاحتكارات تمت إقامة النظام السياسي والإداري، وافتتحت المؤسسات المالية. وبهذا اتسم الاقتصاد المغربي بطابع مشوه وحيد الجانب، وكانت الإعتمادات المالية توجه فقط إلى الفروع الصناعية المربحة للشركات الإحتكارية الفرنسية،وهي بهذا الشكل كانت تمثل في المقام الأول طرف رئيس في استخراج المعادن الإنشائية والنقليات.[5]

---

[1]- بياض الطبيب، المرجع السابق، ص ص: 383-384.

[2]- عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص: 159.

[3]- الحسن أكرويض، نشأة الحركة العمالية المغربية، مجلة ليكسوس، ع 24، 2018م، ص: 8.

[4]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب(1919-1942)م، المرجع السابق، ص: 14.

[5]- احمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص: 210.

ظهرت الطبقة العمالية المغربية في ظروف إستثنائية وجد قاسية، من جهة الحماية الفرنسية التي مارست في حق الشعب المغربي كل أنواع الظلم والاستبداد والاستغلال، ومن جهة أخرى الأوضاع العامة التي سادت العالم الإسلامي والغربي على حد سواء،فقد حاول المستعمر مرارا وتكرارا حرمان العمال من حق تنظيم نقابي وطني.[1] وبصفة عامة فإن الحركة النقابية وإن لم تكن وليدة الحركة الوطنية بصفة مباشرة فإنها كانت على التوالي حليفا ثم صلة بين الحركة السياسية الحاكمة والطبقة العاملة. لتصبح في نهاية المطاف حركة مضادة حاملة لمشروع مجتمع معدلة بذلك تحالفاتها وأهدافها.[2]

1-2)-بداية التجمعات المهنية بالمغرب:

أما على مستوى التجمعات المهنية، فإذا إستثنينا تعاضدية البريد التي تأسست سنة 1916 كأول تنظيم مهني بالمغرب، فإنه لم يكن هناك أي تجمع يذكر. وعقب الحرب العالمية الأولى التي أثرت على البروليتاريا الأوروبية ومع نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917[3] انعكست تلك الظروف الموضوعية على البروليتاريا الأوروبية وعلى البروليتاريا المغربية الجنينية، وفي ظل هذه الظروف تأسست ثلاثة تجمعات مهنية سنة 1919وهي كالتالي:[4]

-الجمعية العامة لموظفي الحماية التي تأسست بتاريخ 10 ماي من سنة 1919

-تأسيس تجمع عمال ومستخدمي الشحن والإفراغ المغربي بتاريخ 08 من شهر يونيو سنة 1919

[1]- كوثر هاشم، دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعمارية(تونس-المغرب الجزائر1920-1962م)،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ص ص: 266-267 .

[2]- مصطفى خيدري، المرجع السابق، ص: 92.

[3]- **ثورة أكتوبر الإشتراكية1917**: تمثل الحزب البلشفي كانت بقيادة لينين الذي قاد الفلاحين الكادحين، وكان في صراع للإطاحة بنظام القيصر في روسيا وإقامة النظام الاشتراكي، **ينظر**: أوسكار رازيت لينين والثورة الروسية، تر: محي الدين مزيد، ظ1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص: 7.

[4]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 5.

-إتحاد ودادیات شغیلة الكتاب بالدار البیضاء التي تأسست في 10 من شهر یولیو سنة 1919.[1]

وتمثل هذه القائمة أولى التنظيمات المهنية للمأجورين بالمغرب والتي ستجتهد وتناضل في سبيل الدفاع على مطالب العمال الشرعية واسترجاع حقوقهم المسلوبة.غير أن الحكومة الفرنسية تصدت بدون تردد لهذه المستجدات التي رأتها خطيرة وتهدد مصالحها في المنطقة.

فقد تزامن مع هذه الأحداث السالفة الذكر نشوب مجموعة من الإضرابات في فرنسا خاصة مع عودة حكومة الكتلة الوطنية[2]، هذا ما أدى إلى تكثيف عمليات القمع التي نفذها المدعو ليوطي[3]هذا الأخير كان عازما على إخضاع موظفيه إخضاعا صارما، وفي الفاتح من شهر يناير سنة1920م،بدأت عملية جلب الإطارات الجديدة وتخفيض التعويضات الإضافية للأجور الخاصة بالمغرب، إذ انخفضت من 100بالمئة إلى 50 بالمئة، كما قسم المغرب إلى أربع مناطق بدلا من منطقتين وذلك فيما يخص تعويضات عن السكن.[4]

1-3)-تطور الحركة الودادية وبدايات نشوء النقابات:

بعد هذه المستجدات الخطيرة بادر العمال المغاربة إلى إنشاء الجمعيات التعاونية والتي عرفت بإسم الودادية في قطاعات الزراعة والإستخراجات المعدنية والموانئ والطرق، مكونة من رجال ونساء. بلغ عددهن بهذا القطاع حوالي 3083 إمراة مقابل 5600 رجل، كما بلغ عدد النساء العاملات في

---

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)م، المرجع السابق، ص: 18-19.

[2]- **الكتلة الوطنية**: تأسست سنة 1926 وأصدرت بعض الصحف والنشارات المطالبة بالإصلاح، وتوجيه الرأي العام المغربي إلى طريق الكفاح الجديد، **ينظر**: شوقي عطا الله الجمال ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ظ1، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة 1977، ص: 358.

[3]- **الجنرال ليوطي**: ولد سنة 1814م بنانس بفرنسا، يعتبر المخطط الأول للسياسة الأهلية بالمغرب كان ذكيا أقصى ما يكون الذكاء اكتسب خبرته في المراكز التي تقلد فيها قبل أن يأتي للمغرب،تخرج من مدرسة سان سير الحربية التحق بمدرسة أركان الحربية وتخرج منها برتبة ليوتان،بعد وفاته دفن بالمغرب ونقل جثمانه بعد فترة طويلة إلى فرنسا، **ينظر**: أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930-1940م،ج1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء،1992، ص: 246-247. **ينظر**: إلى الملحق رقم 3

[4]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب (1919-1942)م، المرجع السابق، ص ص: 18-19.

قطاع الصناعة 6782 إمراة مقابل 9670 رجل، أما الأطفال دون سن القانوني للعمل فبلغ عددهم حوالي 2451 طفل، كل هؤلاء سخروا في العمل في مناجم الفوسفات.[1]

عرفت الودادية نجاحا كبيرا منذ بداية تأسيسها، إذ ساهمت الجمعيات بنشاطات عمالية واسعة من أبرزها الإضراب الذي قامت به جمعية عمال السكك الحديدية في أذار 1925م والذي دام ثلاثة أسابيع.[2] خلال هاته الفترة حدثت تحولات مهمة، على المستوى التجمعات المهنية نتيجة التجارب النضالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التغيير الذي وقع في الساحة السياسية الفرنسية والتي ساهمت في ظهور ودادية مهنية جديدة بالمغرب، وإنتعاش الحركة الشيوعية[3] المناهضة لحرب الريف، التي كان أفرادها يعملون في الوداديات، ويقومون بتعبئة العمال وشحنهم بالأفكار الشيوعية؛ فكل هذه الظروف أتاحت فرصة لظهور وداديات عمالية أخرى. تجلت في نموذجين بارزين هما:

- ✓ ودادية المعلمين التي تأسست بتاريخ 24 من شهر أفريل سنة 1922م.
- ✓ ودادية السكسكيون التي تم تأسيسها في 27 اكتوبر 1925م.

من خلال ما تم عرضه من معطيات تاريخية نستنتج أن التحولات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من سنة 1926م وإلى غاية سنة 1929م شكلت منعطفا تاريخيا على جنينية الحركة النقابية حيث انعكست بوادر الأزمة الاقتصادية على المأجورين المغاربة والأجانب على حد سواء، فالإزدهار الرأسمالي أدى إلى زيادة الطلب على اليد العاملة المغربية، فارتفعت بذلك الهجرة الداخلية بنسب عالية تحت إغراءات الزيادة في الأجور .

---

[1]- سعد توفيق عزيز، الحركة العمالية والنقابية المغربية،1925-1958م، قسم التاريخ كلية الآداب جامعة الموصل، ع76،ص37

[2]- المرجع نفسه، ص: 380.

[3]- **الحركة الشيوعية:** هي حركة يهودية أسسها كارل ماركس وهي ذو هيمنة عقائدية وتسيطر بالاستبداد المطلق المقرون بالعنق وهدفها تدمير الأمم والشعوب والأديان وكل قيم المجتمع البشري **ينظر:** محمد بن إبراهيم الحمد، رسائل في الأديان والمذاهب والطرق الشيوعية، ط1، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص: 11.

كما تبنى الشعب المغربي أسلوب مغاير لمواجهة الحماية الفرنسية منتهجا بذلك المقاومة السياسية كبديل عن المقاومة المسلحة، فقد ظهرت التجمعات المهنية ويعود تاريخ ظهورها إلى ما عرفته أوضاع فرنسا من تطورات انعكست على المغرب بعد الحرب العالمية الأولى، ففي سنة 1919م ارتفعت نسبة النقابات وانخراط العمال فيها.

-المبحث الثاني: تأسيس النقابات واتحاد النقابات بالمغرب 1930م:

ارتبط نضال الطبقة العاملة بطبيعة الاقتصاد الاستعماري، وسيرورة نموه وتطوره وعملت السياسة الاستعمارية الفرنسية على حرمان عمال المغرب من الاستفادة من الحق النقابي والعمل السياسي، وهذا ما حتم عليهم الالتحاق بفروع النقابات لبلدانهم دون أن تسمح لهم النصوص التشريعية بذلك.

2-1)-المنع النقابي:

تأخر قيام الحركة النقابية في المغرب حتى أوائل القرن العشرين ،بحيث ارتبط نضال الطبقة العمالية بطبيعة الاقتصاد الاستعماري، إذ عملت سلطات الحماية الفرنسية على حرمان العمال من الاستفادة من العمل النقابي والعمل السياسي وهذا ما حتم عليهم الالتحاق بفروع النقابات الفرنسية.

لم يعرف المغرب أي حركة نقابية فيما قبل سنة 1919م، وظلت الاعتبارات الدينية والعرفية الأساس المهيمن على علاقات الشغل ، وحتى مجيء الاستعمار. فقد أصدر ظهير 14ماي 1914م يمنع أي نشاط جمعوي غير مرخص له.[1] وعملت الإقامة العامة في فرض حواجز على الحريات العامة على الشعب المغربي ، حيث قيدتها بمجموعة من الترسانات القانونية المجحفة.[2] فالتنظيمات السياسية

[1]- عادل أمليلح، تطور الحركة النقابية في المغرب 1919-1942م، الحوار المتمدن، 12-07-2020م، https://m.ahewar.org 04-05-2021 س17:15.

[2]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 10.

والنقابية وإصدار الصحف وعقد التجمعات، وتنظيم المظاهرات السياسية ظلت قضايا ممنوعة على المغاربة .[1]

فلم يعد أمام المرء، لا التعبير عن أرائه ولا التجمع ولا التظاهر، بحيث لم يكن يسمح بتأسيس جمعية أو نقابة . أما بالنسبة لحرية الصحافة فقد تم التضييق عليها وأخذت إدارة الحماية تلجأ إلى آليات المراقبة ، فكل من كان ينادي بحقوقه يكون مصيره السجن أو النفي، بل حتى القتل، فكانت الحريات تنعدم في شروطها البسيطة ، ففي 26 نوفمبر 1915م، صدر ظهير ملكي ينص على إعدام كل من يقف في وجه التمركز الاستعماري في البلاد رميا بالرصاص، وفي 15 أبريل 1928م عوض هذا الظهير بظهير ملكي آخر ينص على استعمال المقصلة[2].

بعد السخط الذي عبرت عنه الجالية الأوروبية والنخبة المغربية عن الجرائم الشنيعة التي كان يرتكبها المغاربة ضد الأوروبيين[3] في مجموعة من النصوص القانونية ذات الطابع الزجري تفرض على المغاربة الخضوع والاستسلام لسلطة الاستعمار القاسية[4] وتعرضهم للإستغلال مهول من طرف المستعمر ، حاولوا تنظيم أنفسهم بكيفية مستقلة عن الأجانب. إلا أن الحماية حرمتهم من الحق النقابي.[5]ومع هذا كله أصرت الطبقة العاملة الفتية على تحدي السياسة القانونية الاستعمارية، فقد انخرطت في التنظيمات النقابية الفرنسية إلى جانب رفاقهم الأوروبيين، رغم عدم الاعتراف بالحق النقابي للعمال المغاربة

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 116.

[2]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 10.

[3]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 19.

[4]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 10 .

[5]- الطيب بن بوعزة، المرجع السابق، ص: 5.

وعلى العموم فإن الحقوق والحريات الأساسية ، كانتا من بين ملفات العمل للطبقة العمالية المغربية، التي استطاعت يوما بعد يوم فرض وجودها وانتزاع مكتسبات حرية التعبير والتنظيم ، وهذا ما استفادت منه الحركة الوطنية في معارضة السياسة الاستعمارية.[1]

لقد أدى اهتمام الإقامة العامة الفرنسية بحرب الريف[2] إلى محاولة تهدئة النزاعات الاجتماعية بالداخل، فقد سمحت بإقامة الوداديات خاصة وداديات الموظفين، كما أن صعود اليسار سنة 1924م في فرنسا وتحويله الحق النقابي وصعود الشيوعيين ودعمهم للعمل النقابي في المستعمرات ، مكن من تشجيع وداديات التعليم بالمغرب .

خلال الفترة الممتدة من 1926 إلى 1930م عرف المغرب ازدهارا غير مسبوق وتدفق الرأس المال الفرنسي في كل الميادين والمجالات، وأدى ذلك إلى تحريك تيارات الهجرة من البوادي نحو المدن ، إذ تزايد الطلب على اليد العاملة المغربية، كما أدت الزيادة في الأجور والاستحواذ المستمر على الأراضي إلى تنامي ظاهرة الهجرة القروية، فقد تضاعفت الأجور من مرتين إلى ثلاث مرات وكان الأجانب يعملون في المصالح ذات الامتياز، في حين كانت أجور العمال المغاربة متدنية جدا.[3] فالذي يفسر مظاهر التميز في سياسة الاستعمار تجاه العمال المغاربة هو إصراره على أن يبقى هؤلاء دون توفير الحد الأدنى للعيش والبقاء . وعزلهم عن حركات النضال الوطني .[4]

إن الطابع السياسي للعمل النقابي كان بارزا منذ نشأة الحركة العمالية، لكون النضال النقابي، بمختلف مستوياته كان موجها ضد الرأسمالية الذي هو في نفس الوقت مستغل ومستعمر. كما أن المطالب المحضة مثل الزيادة في الأجور، اكتسبت طابعا سياسيا من جراء التمييز الحاصل في المرحلة

---

[1]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 10.

[2]- **حرب الريف**: تعرف بحرب مليلة وهي عبارة عن صراع بين إسبانيا وتسعة وثلاثين قبيلة ريفية، في شمال المغرب، **ينظر**: أحمد عبد السلام البوعياشي، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، د ط ، ج1، نشر من قبل عبد السلام جوسوس و سوشبريس، د م ن، د س ، ص: 435.

[3]- عادل أمليلح، المرجع السابق.

[4]- سعد توفيق عزيز، المرجع السابق، ص: 379.

الاستعمارية بين العمال المغاربة والعمال الأجانب [1]. وكان الموظفون الأجانب يتمتعون بامتيازات واسعة نجملها فيما يلي :

- ✓ مضاعفة الأجور بالنسبة لما يتقاضاه الموظف بفرنسا
- ✓ منح تعويضات المجيء وتعويضات الإقامة وتعويضات المعيشة
- ✓ منح عطل دورية في فرنسا مع الاحتفاظ بالأجر
- ✓ إمكانية أخذ رصيدهم المالي للتقاعد بعد 10 سنوات من العمل .

أما العمال الصناعيين الأجانب فقد كانوا هم أيضا يتمتعون بامتيازات في ظل قوانين الشغل المرتكزة على التمييز في الأجور.[2]

2-2-المطالبة بالحق النقابي:

طالب كازانوفا بتطبيق قانون 24 مارس 1884 الفرنسي الذي يمنح الحق النقابي في المغرب.[3] وكانت المطالب متبلورة حول تحديد ساعات العمل في :

- ✓ ثمان ساعات
- ✓ عطلة ليوم واحد في الأسبوع
- ✓ الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للشغيلة

وقد غضت سلطات الإقامة الطرف عن ذلك، مادامت الشغيلة المغربية لم تنخرط في العمل النقابي.[4]ومع بداية سنة 1924 شهدت الساحة المغربية والحركة العمالية تحولا بارزا خاصة مع وصول

[1]- عبد اللطيف المنوني، المرجع السابق، ص: 11.

[2]- المرجع نفسه، ص: 14.

[3]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص: 59 .

[4]- عادل أمليلح، المرجع السابق.

الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا.[1] كما كان لفوز تكتل اليسار بفرنسا في انتخابات ماي 1924 آثارا هامة وصلت إلى حد الاعتراف بالحق النقابي للمغاربة، أي كانت بداية الإحساس بضرورة وحدة الطبقة العاملة لصيانة المكتسبات بفرنسا وكان لها مناضلون في المغرب[2] والتي اعترفت بالحق النقابي للموظفين ، مما أدى إلى نوع من الانفراج السياسي والنقابي، فتزعم الحزب الاشتراكي العمل النقابي في المغرب[3]

2-3)-بوادر ظهور النقابات:

يقدر عدد التنظيمات المهنية عام 1929م بنحو 70 تنظيما، أهمها تنظيمات السككيين ومستخدمي البريد والمعلمين، وكانتا بمثابة العنصر المحرك للنقابة المغربية[4] إلى أن الحق النقابي كان مطلبا سياسيا بالأساس (حق الحريات العامة)، وبعبارة أخرى فإن النضال النقابي في شروط ما يسمى بالعالم الثالث اكتسي طابعا سياسيا، باعتباره كان موجها ضد الهيمنة الإمبريالية من أجل التحرر الوطني وتحقيق التقدم الاجتماعي.[5]

مثل عام 1929م تاريخ ظهور فكرة تأسيس اتحاد نقابي بالمغرب، وذلك في شهر سبتمبر، حيث اعتبر السكرتير العام لنقابة س.ج.ت[6] أن هذا الإتحاد ضروري في إطار مطالبة النقابة السابقة بالحق

---

[1]- كوثر هاشم، المرجع السابق، ص:267.

[2]- محمد بونيف، الحركة النقابية المغربية وأهم الدروس المستخلصة منها،ج3، 10-11-2010، www.oujamaa.net/Ar/document/26977-htm 04-05-2021س13:22

[3]- كوثر هاشم، المرجع السابق، ص: 267.

[4]- ألبير عياش، مساهمة في دراسة الحركة النقابية في المغرب، تأسيس اتحاد النقابات الكونفدرالية بالمغرب س ج ت 1929-1930م، مج: 2،ع:4_5، مجلة أبحاث، ص: 12.

[5]- عبد اللطيف المنوني، المرجع السابق، ص: 11.

[6]- **الاتحاد العام للشغل**: هو أقدم مركزية نقابية فرنسية تأسست سنة 1879م، قامت ابتداءا من 1930م بتنظيم العمال المغاربة والفرنسيين في المغرب التابعين للقطاع الخاص ويشار إليها ب: C.G.T، **ينظر**: عبد اللطيف المنوني، المرجع نفسه، ص:179.

النقابي في المستعمرات.[1]إذ عملت النخبة الوطنية وشجعت على تأسيس نقابات والمطالبة بالحقوق الكاملة للعمال، خاصة في المدن الكبرى (كالدار البيضاء- وفاس – والقنيطرة) بإشراف علال الفاسي[2]، وأبو الشتاء الجامعي[3]، وشهدت حركة العمال في ذلك الوقت أي أواسط العشرينات من القرن العشرين تطورا كبيرا، إذ ساهمت في ثورة الريف.

حيث بذلت محاولة جديدة لإنشاء وتطوير اتحاد عمالي يضم عمال مغاربة وفرنسيين في منظمة واحدة شريطة أن ترتبط في المنطقة المركزية في باريس، إلا أن العمال المغاربة رفضوا ذلك وبقيت المنظمات الفرنسية تبذل المحاولة تلو المحاولة لاحتواء حركة العمال في المغرب خاصة بعد تزايد نشاطها وكذلك تحالفها مع الحركة الفلاحية ووجود اختلاف بين السلطات الفرنسية الكونفدرالية العامة للشغل التي افتتحت مكتبا لها في المغرب.[4] وأسست اتحاد النقابات (الإتحاد الجهوي C. G. T) في جوان 1930. الذي طالب بما يلي:

- ✓ 8 ساعات عمل يومية
- ✓ الحق في العطلة الأسبوعية
- ✓ تأسيس محاكم الشغل
- ✓ اختيار مندوبو العمال الملحقون بمفتشية الشغل.[5]

---

[1]- ألبير عياش، مساهمة في دراسة الحركة النقابية...، المرجع السابق، ص: 12.

[2]- **علال الفاسي**: ولد 1910م بمدينة فاس التي ينسب إليها من عائلة ، درس في الكتاتيب وحفظ القرآن الكريم وانظم إلى جامع القرويين بفاس حيث تخرج منه بشهادة العالمية بتفوق سنة 1932م، وعرف بسياسته المستقلة،إضافة إلى دوره البارز في الحركة الوطنية المغربية، **ينظر**:حبيب حسن اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص: 270.

[3]- **أبو الشتاء الجامعي** :كان له دورا بارزا في الحركة الوطنية،منذ نهاية عشرينيات القرن العشرين بفاس والقنيطرة والدار البيضاء، ينظر: سعد توفيق عزيز، المرجع السابق، ص: 380.

[4]- سعد توفيق عزيز، المرجع نفسة ،ص ص: 380_381.

[5]- كوثر هاشم، المرجع السابق، ص: 268.

وكان اتحاد النقابات للمغرب وهو فرع من س.ج.ت أول منظمة نقابية نشأت بالمغرب وانخرط فيها العمال المغاربة[1] وبحضور جوهر[2] الكاتب العام للإتحاد العمالي الفرنسي فرع المغرب ضم في بدايته ثمان نقابات تنتمي أغلبيتها إلى قطاع الوظائف العمومية وقطاعات أخرى كالقطاع الخاص (صناعة الأغذية والموانئ).[3]ولكن المهم في الأمر هو أن هذه الحركة النقابية لم تكن مجرد استمرار جغرافي وتنظيمي ل س.ج.ت الفرنسية، بل كانت تختلف عن هذه الأخيرة من ناحية القاعدة الاجتماعية التي كانت تنظمها، وكذا بالرجوع إلى التوجيه السياسي الذي تبناه مؤتمر 1930م بالمغرب. فأغلبية العمال الفرنسيين والأجانب، كانوا يشكلون أرستقراطية عمالية. سواء بالنسبة للعمال الفرنسيين الموجودين في فرنسا أو بالنسبة للنواة الأولى من العمال المغاربة، إذ كانوا يتمتعون بعدة امتيازات تفسر ارتباطهم بالنظام الاستعماري كنظام. حيث ركزوا على ما أسموه "بالدور الحضاري لفرنسا بالمغرب " وكذلك الدور "الحضاري للعمال الأجانب"[4]

تمتع العمال الفرنسيون والأجانب المنطوين تحت س.ج.ت بامتيازات لم يتوفر عليها الفرنسيون داخل فرنسا نفسها. وهذه الامتيازات جعلتهم يرتبطون بالنظام الرأسمالي الاستعماري عوض أن يدخلوا معه في صراع بطبيعة تكوينهم وانتمائهم الطبقي. ولقد أتى الارتباط واضحا في المؤتمر التأسيسي ل س.ج.ت في المغرب بحيث برر الدخول الاستعماري كنتيجة لدوره الحضاري بالمغرب.[5]

---

[1]- الطيب بن بوعزة : المرجع السابق، ص: 32

[2]- **جوهر**: الأمين العام للاتحاد العام للعمال في فرنسا س.ج. ت وهو من أنصار الحزب الاشتراكي الفرنسي وقد شارك في إحباط الحركة العمالية في تونس، **ينظر**: سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس،ظ1، دار زهران ،2013، ص: 46

[3]- سعد توفيق عزيز، المرجع السابق، ص: 381

[4]- عبد اللطيف المنوني، المرجع السابق، ص ص: 31-32

[5]- بن سبيعية محمد نجيب، حول كتاب الحركة العمالية المغربية لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد، مج: 4، ع13، مجلة أبحاث، 1986، ص: 57.

لقد أصرت السلطات الفرنسية على اعتماد إستراتيجية فصل النضال النقابي عن أبعاده التحريرية والوطنية، كما استهدفت تهميش العمال المغاربة، عبر التضييق على إمكانات انضمامهم الشخصي لفروع النقابات الفرنسية بالمغرب.[1]

وفي 4 ماي 1931م نظمت الهيأة الوطنية بتوان مظاهرات عمالية كان يتزعمها محمد الوزاني[2]، فكانت أول مظاهرة من نوعها عرفها المغرب في عهد الحماية وفي اليوم الثاني حررت عريضة المطالب العمالية التي قدمت إلى فرنسا فكانت أول وثيقة من نوعها بالمغرب[3]

ومما زاد من التحام الحركة العمالية بالنشاط الوطني ، معايشتها مظاهر التمييز المادية (الأجور) والمعنوية (لمكانة والمسؤوليات) حتى داخل فرع "الكونفدرالية العامة للشغل".[4]جعل العمال والنقابيين المغاربة يطالبون لأول مرة عام 1934م بصورة رسمية بحقهم في تكوين نقابات عمالية، فتصدت لهذه المطالب قوات الاحتلال الفرنسي بشراسة،لكن منذ عام 1932م كادت الحركة العمالية والنقابية أن تشل مؤسسات الإقتصاد الاستعماري بفعل الإضرابات التي خاضتها بمعمل كوزينا بالدار البيضاء والتي اتسعت إلى مناجم الفوسفات في مناطق خريبكة اليوسفية والفحم، وكانت كتلة العمل الوطني قد طالبت بحق العمال المغاربة في تكوين نقابات.[5]وسرعان ما انخرط العمال المغاربة مباشرة في الكفاح من أجل التحرر الوطني، ولم يكن اللجوء للإضراب مجرد وسيلة للتفاوض من أجل تحسين

---

[1]- امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993م، ص: 361.

[2]- **محمد حسن الوزاني**، ولد بفاس في 1910، كان يتابع دروسا عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية وفي 1927 شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين وفي 1929م شارك في تأسيس جمعية اتحاد العربي بباريس، وفي 1930 أنهى دراسته العليا ورجع إلى المغرب، **ينظر**: محمد حسن الوزاني، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، ط1، مؤسسة محمد حسن الوزاني، المغرب 1987 م، ص: 143.

[3]- محمد ابن عزوز حكيم، وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب، مطابع الشويخ (ديسبريس) تطوان-المغرب، 2008م، ص: 66. للإطلاع على عريضة مطالب الأمة 1931. **ينظر**: ملحق رقم 1

[4]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص: 361.

[5]- سعد توفيق عزيز، المرجع السابق، ص: 382.

ظروف العمل والأجور، ولكنه كان الشكل الأنسب للاشتراك مباشرة في مشروع الحركة الوطنية من أجل الحرية والاستقلال[1]

بالرغم من منع السلطات الفرنسية للعمل النقابي إلا أنه نشط وسعى للمطالبة بالعديد من الحقوق والحريات النقابية. وكان نشاط العمل النقابي يطالب بعدة أساسيات نقابية كالاعتراف بالحق النقابي والعطلة الأسبوعية والعمل مدة ثماني ساعات.وتوج هذا المسار بتأسيس إتحاد النقابات بالمغرب أو ما يعرف بالاتحاد الجهوي س .ج .ت الذي انعقد بتاريخ 22 جوان 1930م بالدار البيضاء.

-المبحث الثالث: الأزمة الاقتصادية:

لقد تصادف المغرب مع أزمة اقتصادية خانقة سنة 1929م، خلقت هذه الأزمة مجموعة من المشاكل نتج عنها على المستوى الاقتصادي انهيار في أسعار الموارد الأساسية، وانهيار في أسعار الصناعات المنجمية، وتقلصت التجارة الخارجية. وكذلك مست الجانب الاجتماعي وأدت إلى ظهور البطالة.فلقد أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد المغربي والاقتصاد الفرنسي.

3-1)- نتائجها الأزمة الاقتصادية على الوضع العام للمغرب:

كان اقتصاد المغاربة التقليدي في التفكك، إذ أدى انهيار أسعار الحبوب الرئيسية، القمح (-120بالمئة)، الشعير (-160بالمئة) الذرة (-37بالمئة) إلى إفلاس الفلاحين، فيما أدى توالي مواسم فلاحيه سيئة إلى اختلال التوازن الغذائي أضف إلى ذلك الوضعية المتأزمة للحرفيين الذين تضرروا كثيرا من انغلاق الأسواق الخارجية، التقليدية المتمثلة في الجزائر ومصر، والسنغال، ومن منافسة المنتجات الأجنبية التقليدية. في السوق الوطني: الأحذية المطاطية اليابانية والأنسجة الحريرية الهندية والأقمشة والأنسجة الإيطالية، فيما كان البقالون الصغار يقاسمون القرويين والمدنيين وضعهم السيئ.[2]

[1]- الطيب بن بوعزة، المرجع السابق، ص: 6

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص: 81.

كما عانت الطبقة العمالية المغربية خلال الفترة الممتدة من سنة 1930م وإلى غاية سنة 1934م ظروفا قاسية، حيث أفلس الفلاحون نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي برزت منذ 1929م،[1] إذ لم يكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب بمعزل عن العالم، حيث تدهورت حالة العمال.[2] وانعكست الأزمة على الدول الغربية والمناطق المحتلة من قبلها من جهة، وبسبب القحط والمجاعات والأوبئة، وما كان يعانيه الفلاحون من كثرة الضرائب على المحاصيل والقطعان وغيرها من جهة أخرى.[3]

وأصاب الغضب المثقفون الذين كانوا ينحدرون معظمهم من أوساط الحرفيين والتجار.وبحكم تكوينهم عبر التعليم التقليدي في الزوايا وجامعة القرويين القديمة بفاس، فإن أغلبهم حرموا من المناصب الإدارية التي كانت التثمين العادي لدراستهم قبل فرض الحماية، في المقابل أصبحت من حق المحتل الفرنسي الذي تحصل عليها بموجب القوة والقهر.[4]

كما يرى عبد الله البارودي أن إعادة توجيه أنظمة المبادلات خدمة لمصالح الاقتصاد الرأسمالي، وإدخال مواد مصنعة أدى إلى إفلاس البنيات التجارية والحرفية التي كانت قائمة.وكذا تشتت الجماعات المهنية التي تعرض أفرادها إلى التشريد التام، علما أنها – الجماعات المهنية والتجارية- كانت السباقة إلى تزويد معامل أوراش الاستعمار الفرنسي باليد العاملة .[5]

3-2)- انعكاساتها على المأجورين:

[1]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص: 162

[2]- كوثر هاشم، المرجع السابق، ص: 268.

[3]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص: 162.

[4]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)م، المرجع السابق،ص ص: 81-82.

[5]- بياض الطيب، المرجع السابق، ص: 385.

تطورت الأزمة الاقتصادية التي زعزعت العالم الرأسمالي سنة 1931م وانعكس ذلك بصورة مباشرة على اقتصاد المغرب، فتفاقمت بقوة معالمها لتبلغ ذروتها سنة 1936 م.[1] حيث تأثر الاقتصاد الرأسمالي وتدهورت الصناعة المنجمية، فنقصت صادرات الفوسفات ما بين 1930 و 1931م بنسبة 47 في المائة، وظهرت 242 حالة إفلاس خلال سنة 1935م.[2]وبهذا أصابت الأزمة الاقتصاد الاستعماري بشكل غير متساوي فانهارت أسعار المواد الزراعية خاصة أسعار القمح الطري وأزمة الديون، وتوقف النشاط في العديد من المناجم.[3]

كما تأثرت بدورها كافة الأنشطة الفرعية من تجار الخشب والحديد والاسمنت وصناعة مواد البناء والهياكل الحديدية، حيث أن استثمارات المقاولات نزلت إلى الصفر خلال سنة 1936م، وما بين سنة 1934م وسنة 1935م ظهر انخفاض هام للاستثمارات في المناجم وفي بعض الصناعات، ولم تنجو من هذه الأزمة سوى بعض المقاولات الكبرى للمواد الموجهة للسوق الداخلي مثل المطاحن ، ومصانع المشروبات والتبغ والسكر والإسمنت والشموع .

فيما انخفضت خلال السنوات 1934 و1935 و 1936م الهجرة الأوروبية بشكل قوي وتكاثر عدد العائدين إلى أوروبا. هاتان الظاهرتان انعكستا سلبا وبشكل واضح على الإيطاليين والإسبانيين[4] فأدت إلى انتشار البطالة وتراجع الأجور وغلاء المعيشة، إذ بلغ عدد العاطلين في صفوف الأجانب وحدهم حوالي 6406، مما نتج عنه تطبيق سياسة تقشف واسعة، في حين كانت أثارها على المغاربة جسيمة وخطيرة، فقد تم تسريح العديد من العمال المغاربة، حتى ألئك الذين تم الإبقاء عليهم انخفضت أجورهم وذلك على مستوى كل القطاعات. كل هذه المستجدات الخطيرة

[1]- ألبير عياش: الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)م، المرجع السابق، ص:79.

[2]- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، النقابة الوطنية لتعليم، فرع أسفي، 1995م.

[3]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص:82 .

[4]- ألبير عياش، المرجع نفسه، ص: 84.

ساهمت بشكل مباشر وجلي في انتشار البؤس بين المغاربة، مما نتج عنه سخط واستياء كبيرين لتدني المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطن المغربي.[1]

وقد طبق المقيمون العامون قرارات تقضي بتقليص عدد المستخدمين والأجور والتعويضات، هذه القرارات اتخذتها الحكومة الفرنسية، واعتبروا أن تقليص المصاريف العمومية وكافة الرواتب "الانكماش النقدي" هو السبيل الوحيد للحفاظ على قيمة الفرنك وبالتالي الخروج من الأزمة.[2]حيث تم تقليص رواتب وأجور وتعويضات العمال الأوروبيين، كما تم تسريح الإطارات وبذلك انخفض عدد العمال خلال الفترة الممتدة من سنة 1931م وإلى غاية سنة 1936م بنسبة 39 في المائة فأصبح جيش احتياط العمال يمثل حوالي 5/2 من اليد العاملة المعروضة على مستوى العمال المغاربة.[3]

كما أوقفت المناجم تشغيل عمال جدد وطردت مستخدميها، والأمر نفسه حصل للورشات البادية التي أوشكت على الإغلاق في معظمها سنة 1934 م[4]، وانخفض نشاط البناء في المدن، وتراجعت بشكل ملحوظ وملموس الأنشطة التجارية وأنشطة نقل البضائع، ولم تنجو من هذه الأزمة سوى المقاولات الصناعية التي حافظت على نوع من النشاط المحدود.[5]وتم سنة 1932م إلغاء مختلف التعويضات، في حين طبقت سلطات الاحتلال الفرنسي خلال سنة 1934 إجراءات تقليصية جديدة خصت التشغيل والرواتب والتقاعد، بحيث شكل هذا الانخفاض ما بين 5% و 10%.

كما قامت في مارس من سنة 1935م بتقليص الزيادة المغربية التي تحولت من 50% إلى 35 % أي تقليص متوسط بنسبة 20 %إجمالا، وفي السياق ذاته تعرضت أجور مستخدمي المصالح ذات

[1]- عادل أمليلح، المرجع السابق.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق ،ص: 86.

[3]- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق.

[4]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب(1919-1942)،المرجع السابق، ص: 86-87.

[5]- بياض الطيب، المرجع السابق، ص:392.

الامتيازات بدورها إلى تخفيض كبير بالنسب نفسها.[1]ومن البديهي في هذه الحالة أن تكون أجرة العامل البسيط أسفل سلم الأجور مادامت مردوديته ضعيفة، يضاف إلى ذلك أن أغلبية العمال المغاربة كانوا غير متزوجين مما حرمهم من التعويضات العائلية.[2]

كل هذه المستجدات نجم عنها تنامي أعداد العمال الزراعيين (90000من أصل 6 ملايين مغربي حسب إحصاء 1936 م). وبهذا تدهورت الوضعية بشكل كبير وخطير هذا إضافة إلى ما كان يعانيه الفلاحون من كثرة الضرائب التي فرضت على المحاصيل والقطعان وغيرها، مما دفع بالكثيرين إلى الهجرة نحو المدن[3] إذ ازداد أعداد القرويين النازحين نحو المناطق الحضرية خاصة بعدما انتزعت منهم أراضيهم، طلبا للشغل في الورشات والمناجم، على أنهم لم يكونوا يعلمون أن الوضع نفسه كان سائدا على مستوى المدن، فقد أفلس الحرفيون لتصبح المدن كما في البوادي، وتكونت حول المدن تجمعات سكنية من الصفيح لا تتوفر حتى على أدنى متطلبات الحياة الكريمة.[4]

وقد ولدت كل هذه المشاكل الاقتصادية والمالية توترات اجتماعية وسياسية في صفوف المغاربة وبين الأوساط الاستعمارية على حد سواء[5]، حيث ارتبط الاقتصاد المغربي ككل بمقتضيات التنمية الشاملة للاقتصاد الفرنسي وذلك بامتلاك الفرنسيين للأراضي ولمصادرة الثورة الوطنية المغربية واستغلالها في التصدير والاستيراد وتزويد المصانع الفرنسية بمستلزماتها من المواد الأولية المغربية بأثمان زهيدة.[6]

3-3)-مرحلة تأسيس النقابات 1930-1936:

[1]- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق.

[2]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص: 162.

[3]- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق.

[4]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص:87

[5]- ألبير عياش، المرجع نفسه، ص: 92.

[6]- نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، 1986ص: 59.

أ-المد النقابي:

شهدت الحقبة الزمنية قيد الدراسة تنامي واسع وانتشارا كبيرا للفكر الاشتراكي والشيوعي، ولتفادي تأثير ذلك على عمل النقابات ودور الوطنيين المتنامي، عملت سلطة الحماية على تأطيرهم في تعاضديات وذلك على مستوى المدن، غير أن تشكيل كتلة العمل الوطني واحتجاجاتها المستمرة أصبح يهدد المصالح الفرنسية، فأصدرت هذه الأخيرة الظهير البربري [1] بتاريخ 16 ماي من سنة 1930 فقد وطأت له قبل إصداره بثلاث سنوات وهيأت البربر لقبول أفكاره، إلى أن تمكنت من ذلك طوعا أوكرها.[2]

تمكنت سلطات الاحتلال الفرنسي بعد جهود كبيرة إلى إدماج البربر في البيئة الفرنسية وإحياء اللغة البربرية، وكان هدفها من وراء ذلك تنصيرهم بقوة القانون[3] كما أصدرت قرارا سنة 1934 القاضي بإلحاق المغرب بوزارة المستعمرات، إضافة إلى تقديمها مطالب بضرورة إجراء إصلاحات؛ لقيت مطالبها تضامنا واسعا بين أوساط الاشتراكيين والشيوعيين، إذ اهتمت بالمطالب التي بلورها المثقفون الوطنيون الشباب وتعزز ذلك مع معاهدة 1934 لتوحيد العمل بين الاشتراكيين والشيوعيين.[4]

فما كان على العمال والحرفيين والموظفين سوى أن يدافعوا عن أنفسهم في مواجهة مزدوجة: من جهة ضد تخفيض الزيادة المغربية، ومن جهة ثانية ضد التميزات التعسفية التي بإمكان الإدارة العليا أن تقدم على تنفيذها عند تطبيقها لقرارات تقليص عدد الموظفين، لذلك أقدمت مكاتب النقابات

---

[1]- عادل أمليلح، المرجع السابق.

[2]- مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط 1896-1964، إعداد: أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية، الرباط،2009 ص: 41.

[3]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر ، تونس، المغرب الأقصى)،ظ6، مكتبة الأنجلو المصرية،1993 ص: 283.

[4]- عادل امليلح ، المرجع السابق، ص: 20.

والفيدراليات، واللجان الرابطة بين الفيدراليات وتكتل المصالح العمومية على تكثيف اجتماعاتها وبعثت ببرقيات احتجاجية، وهيأت أشكالا للاحتجاج والعمل.وكان همها الأول في ذلك هو الحصول على تأييد الرأي العام الأوروبي بطبيعة الحال.[1]

كل هذه الظروف الصعبة أجبرت لجنة الإغاثة الوطنية إلى توعية العاملين بضرورة تشكيل اللجان والجمعيات والهيئات المتعددة لإطعام الجائعين وإيواء اللاجئين.[2] و تكوين اتحادات نقابية لمواجهة هذه الوضعية وإيجاد حلول ملائمة تساهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية من جهة، وتعنت واستغلال السلطات الفرنسية لخيرات المغرب من جهة أخرى.[3]

وتزامنا مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية التي كان لها تأثيراتها السلبية على الطبقة العاملة المغربية تأسست الفيدرالية المغربية للتعليم العمومي سنة 1934 التي ضمت كل من نقابة المعلمين، ووداية التعليم العالي[4] التي تأسست سنة 1933 وفيدرالية ودادات التعليم الأوروبي للسلك الثانوي بالمغرب سنة 1934.

كما دخلت فيدرالية التعليم العمومي في تكتل مع فيدرالية الموظفين وفدرالية البريد، التي أطلق عليها اسم تكتل المصالح العمومية وذلك خلال عام 1934. وقد نظمت هذه الفيدراليات العديد من الاحتجاجات كانت على شكل تجمعات ومظاهرات عقب إجراءات دولة رفض الحماية في مارس 1935.[5]

ب–دور الإتحاد الجهوي:

[1]– ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب (1919–1942)، المرجع السابق، ص: 121.

[2]– علال الفاسي، المصدر السابق، ص: 238.

[3]– الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق.

[4]– الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص:11.

[5]– الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق.

أصرت السلطات الفرنسية على اعتماد إستراتجية فصل النضال النقابي على أبعاده التحررية والوطنية، فاستهدفت تهميش العمال المغاربة عبر التضييق على إمكانات انضمامهم الشخصي لفروع النقابات الفرنسية بالمغرب.[1]

وبالرغم من كل هذه الإجراءات التعسفية إلا أن الانخراط في الاتحاد الجهوي س.ج.ت عرف توسعا كبيرا وعلى الخصوص من طرف الصيادين البحارة والفوسفاطيون، ولضمان غطاء قانوني والتمكن من التفاوض مع المشتغلين اتخذت هذه تجمعات تسمية جمعية مهنية ونذكر مثالين نقابة البحار الصيادين ذات التسمية الرسمية، والجمعية المهنية للبحار الصيادين للدار البيضاء ولباقي مدن المغرب. إذ ضمت في شهر يونيو من سنة 1934 حوالي 350 منخرط 80% منهم من البحارة الإسبان والبرتغاليون والمغاربة.[2]

وكل هذا شجع العمل النقابي وبدأ في تكثيف الاجتماعات التي تولد عنها تأسيس الاتحاد الجمهوري بالدار البيضاء سنة 1934 جامعا في تشكيلته 23 نقابة تضم 4000 منخرط، ففي البداية كان عدد المغاربة المنضوين في إطار العمل النقابي قليلا جدا، لكن مع إنشاء الاتحاد ومطالبته بالمساواة بين الشغيلة المغربية والأجنبية تزايد انضمام اليد العاملة المغربية بشكل كبير. كما تأسست اتحادات جديدة مثل اتحاد الشبكات السككية، والجمعية المهنية لمستخدمي الفوسفاط، ونقابة البحار والصيادين. وكان الهدف الأساسي من وراء تأسيس هذه التشكيلات النقابية هو الدفاع على حقوق العمال في رفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة خاصة بالنسبة للمغاربة.[3]

وفي مارس 1935 شرعت هذه الهيئات العمالية إلى استقطاب العمال المغاربة الذين كانوا قليلي التنقيب.[4]وفي المقابل توسعت النقابات المنضوية في الاتحاد الجهوي.C.G.T.D فاستقطبت

[1]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص:361.

[2]- الكونفدرالية العامة للشغل، المرجع السابق.

[3]- عادل امليلح، المرجع السابق.

[4]- محمد بونيف، المرجع السابق.

إليها مستخدمين شباب جدد وعمال آخرين من عدة قطاعات وتجند النقابيون الأوربيون لطرح مطلبا استعجاليا وأساسيا شعاره "اجر متساو لعمل متساوي[1] أي المساواة بين العمال الفرنسيين والمغاربة في الأجر بالنسبة لنفس العمل وتم إدراك أن وحدة الطبقة العاملة هي أكبر سلاح لمواجهة تصلب أرباب العمل وسلطات الاستعمار الفرنسي.[2]

تم الاعتراف بالجمعية المهنية لمستخدمي الفوسفاط رسميا يوم 18 من شهر 09 سنة 1933 وارتكزت مطالبها حول المطالبة باستقرار الشغل وضمان الترسيم والدفاع عن الأجور والمطالبة بإعداد نظام أساسي للمستخدمين، كما عمل المناضلون النقابيون على تنمية منظماتهم عبر استقطاب المستخدمين والعمال المغاربة الذين كانوا قليلي التنقيب حتى سنة 1933.[3]وفي مارس 1934 أسس 150 سائقا، بفاس "جمعية ودادية للسائقين المحترفين " وفي يونيو شكلت الجمعية المهنية لشغيلة التغذية والمقاهي والفنادق والمطاعم مكتبا من11 عضو.[4]

وما ميز العمل النقابي في المغرب تأثير المطالب النقابية على الحركة الوطنية المتمثلة في كتلة العمال الوطني التي طابق برنامجها الإصلاحي نفس البرنامج المطلبي لاتحاد النقابات بالمغرب الاتحاد الجهوري C.G.T المنبثق عن مؤتمرها الوطني الأول أكتوبر 1936 والذي تم التركيز فيه على وجوب الاعتراف بالحريات الفردية والعامة والحق في التعليم والعدل، والفلاحة والضرائب والصحة.ويمكن تلخيص هذه المطالب في العناصر التالية:[5]

- ✓ يتم تحديد ساعات العمل اليومية بثماني ساعات.
- ✓ الحد الأدنى الحيوي .
- ✓ المساواة في الأجور بين المغاربة والفرنسيين.

[1]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص11.

[2]- محمد بونبف، المرجع السابق.

[3]- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق.

[4]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب(1919-1942)م، المرجع السابق، ص: 127

[5]- كوثر هاشم، المرجع السابق، ص: 268.

- ✓ العمل على التقليص من نسبة البطالة .
- ✓ تخصيص التعويضات الناجمة عن حوادث العمل.
- ✓ الترخيص بإنشاء نقابات للدفاع عن مصالح الشغيلة المغاربة.
- ✓ توسيع سلطات محكمة الشغل.
- ✓ التطبيق الصارم للقوانين الجاري بها العمل فيما يخص الهجرة.[1]

نستنتج مما تم عرضه من معطيات تاريخية أن تأسيس العديد من الوداديات والجمعيات جاء كنتيجة منطقية للتدهور الكبير للوضعية الاجتماعية عامة للشغيلة، مع أن سلطات الحماية الفرنسية لم تسمح للمغاربة بحق تأسيس النقابات الخاصة بهم إلا أن العمال المغاربة قاوموا هذا المنع الحكومي للحق النقابي ووجدوا أنفسهم في كفاح ضد فرنسا. وكان الهدف من تأسيس هذه النقابات هو فتح باب التفاوض مع أرباب العمل لحل المشاكل الطبقة العاملة.

[1]- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق.

الفصل الثالث:

الدور الوطني للحركة العمالية في المغرب الأقصى.

الفصل الثالث:

الدور الوطني للحركة العمالية في المغرب الأقصى.

المبحث الأول: نضالات الحركة العمالية

1-1-إضرابات يونيو 1936.

1-2-إضرابات يناير 1937.

1-3-إضرابات يونيو 1938.

1-4-إضرابات 1948.

المبحث الثاني: محاولات قمع الحركة العمالية وتفكيكها. 1936-1948.

2-1-بداية قمع الحركة 1936.

2-2-النقابة المغربية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939.

2-3-عودة النشاط النقابي بعد الحرب العالمية الثانية. 1943.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من نشاط الحركة العمالية.

3-1-موقف الحركة الوطنية.

3-2-موقف السلطات الفرنسية و أرباب العمل.

-المبحث الأول: نضالات الحركة العمالية:

مثلت الحركة العمالية المغربية على الدوام جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطنية، إذ في أحضانها أدت دورها التاريخي أحسن الأداء، كما لا يمكن كتابة تاريخها دون ربطها في المقام الأول بالظروف الصعبة التي عاشها العمال المغاربة من مظاهر البؤس والشقاء تحت وطأة نظام الحماية المتعسف.

تميزت الحركة العمالية في المغرب الأقصى بمجموعة من النضالات المهمة التي لعبت دورا مهما في تطور الحركة ونضجها داخل الوطن سواء داخل النقابات الفرنسية أو مع اتحادها مع الحركة الوطنية، وهكذا اتجهت الحركة النقابية من المطالبة بالحق النقابي والزيادة في الأجور،إلى المطالبة بالاستقلال من خلال العمل في إطار الحركة الوطنية لتشهد هذه الحركة قمعا رهيبا من طرف السلطات وأرباب العمل، والتي أدت إلى ارتكاب مجازر رهيبة في أواسط الشعب.فعلى الرغم من كل الإجراءات الاحتياطية التي اتخذتها إدارة الحماية للمحافظة على "**المغرب الفرنسي**"، عرف المغرب نضالات عمالية جد متقدمة بالمقارنة مع أوضاع المغرب.

1-1)- إضرابات يونيو 1936:

سعت الحركة العمالية منذ بداية نشوئها إلى توفير الشروط الضرورية للعمال، عن طريق تحركات مطلبية قام بها العمال المغاربة في إطار تجمعاتهم المهنية[1]، وكانت أول المطالب العمالية من خلال ودادية التعليم الابتدائية وودادية مستخدمي البريد، من خلال مطالبهم المتمثلة لزيادة في الرواتب والحق في السكن عن طريق مناشير كان يعدها العمال ويقومون بتوزيعها، كما ظهرت حركة احتجاجية في صفوف الفدرالية المغربية للموظفين بعد تخفيض في الأجور وتخفيض معاشات التقاعد.[2]

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 170.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)م ،المرجع السابق، ص ص: 62-25.

إلا أنه لم تتم الاستجابة لهذه المطالب فانفجرت الإضرابات العمالية في يونيو 1936م، وكانت مرفوقة باحتلال المصانع والمعامل، وضاعف عنفها ما صرح به المقيم العام بيرتون قبل أيام لوفد السكك الحديدية بأنه لن يعترف للعمال بالمغرب بحرية التنظيم النقابي.[1]

انطلقت هذه الإضرابات من القطاعات الشبه الصناعية والمنجمية، حيث بدأ تحرك الطبقة العاملة المغربية من أجل انتزاع ولو جزء من المكتسبات التي انتزعتها البروليتاريا الفرنسية. فقد شهدت المدن المغربية معارك دموية بين خصوم وأنصار "الجبهة الشعبية"، في هذا الجو المشحون لحقت الحركة الإضرابية يوم 11 يونيو بإضراب عمال" شركة السكر المغربية" "**COSUMAR**" التي تشغل 800 عاملا مغربيا و 60 أوروبيا،[2]هؤلاء قرروا تشكيل جمعية مهنية إلا أن إدارة الشركة عارضت هذه المبادرة، ومع هذا فقد تم تشكيلها، وكرد فعل على تأسيسها طردت الإدارة العمال النشيطين. وفي يوم 09 يونيو تأسس مكتب الجمعية وقدم لائحة مطالب من أهمها الزيادة في الأجور ومطالب اجتماعية أخرى لكنها قوبلت بالرفض،وفي اليوم التالي قرر العمال شن الإضراب واحتلال المصنع.[3]

وفي اليوم نفسه الذي اضرب فيه عمال شركة السكر، دخلت مجموعة من المقاولات الصغيرة في إضراب عام يوم 12 يونيو 1936م، وامتدت حركة الإضراب إلى مناجم الفوسفاط بخريبكة واليوسفية "ليو جانطي" يوم 13يونيو،كما انظم لهذا الإضراب عمال البناء وشغيلي معمل التصليح والدهن التابعين لشركات النقل، إضافة إلى عمال شركة الحديد والصلب، واستمرت هذه الإضرابات

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 175

[2]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 11

[3]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 176

بالدار البيضاء إلى غاية يوم 6 يوليو 1936 حيث شملت 70 ورشة، كما امتدت إلى مدن أخرى كفاس والرباط مما أعطى لها طابعا وطنيا.[1]

لقد برهن العمال من خلال هذه الإضرابات، على حس ووعي كبيرين يدلان على مدى التخطيط المحكم لتلك الإضرابات.ففي مناجم خريبكة، بدأ العمال إضرابهم ليلا باحتلال محطة الكهرباء وهي النقطة الإستراتيجية التي كانت تتحكم في مجموع مرافق المركز المنجمي، ثم احتلوا مستودع السيارات فالاوراش.و كان العمال المغاربة أكثر المتحمسين للإضراب، إذ بلغ عدد المضربين في الدار البيضاء وحدها يوم 18 يونيو حوالي 1853 عاملا منهم 1220 مغربي،وفي اليوم التالي بلغ عددهم 2118 عاملا منهم 1446 مغربي و672 أوروبيين وفي مناجم خريبكة بلغ مجموع العمال المضربين في مناجم الفوسفاط 4000 عامل.[2]

فبعد فشل جل المحاولات وتعنت سلطات الحماية الفرنسية لم يجد العمال أمامهم سوى اللجوء إلى الإضراب، ليكون سلاحا فعالا للمأجورين في وجه أعداء الطبقية وممارسيها بهدف تحقيق مجموعة من المطالب، التي كانت تطرح باستمرار في مؤتمرات الإتحاد العام للشغل (C.G.T) المتمثلة في:

- الاعتراف بالحق النقابي.
- مكافحة البطالة.
- المراقبة الصحية.
- مراقبة الهجرة.
- تطبيق قانون ثماني ساعات عمل

[1]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 11.

[2]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 177.

- تعديل الأجر الأدنى.
- تثبيت طرق تأدية الأجور.
- منح بطاقات الشغل.
- حذف نظام الغرامات. [1]

كما تسبب تدني الأجور أيضا في اندلاع الإضرابات بالدار البيضاء في مقاولات النقل. فتوقف عن العمل ميكانيكيوا وسائقوا شركة النقل المغربية(CTM) بعدما قدموا، ثلاث مرات على التوالي في ظرف عشرة أيام، ملفا مطلبيا، وقابلته السلطات الفرنسية في كل المرات بالرفض. ثم انتهى النزاع يوم 2 فبراير بدون أن نعرف مضمون الاتفاق المبرم بهذا الصدد وقدمت لجنة الإضراب في بلاغ صحفي تشكراتها الحارة إلى السكان الذين بفضل سخائهم أعانوها طيلة الإضراب. أما إضراب مستخدمي شركة كاطالا للنقل فقد انتهى بالفشل، إذ كسر رب الشركة الإضراب بتشغيله لمستخدمين آخرين. وتم طرد المضربين وإغراقهم في البؤس .[2]

بفضل هذه الإضرابات حصل العمال على تنازلات من أرباب العمل كانت اغلبها لصالح العمال الأوروبيين وحدهم، ففي 13 يونيو تدخل المقيم العام شخصيا لوقف إضراب عمال شركة السكر، بعدما اعترفت الإدارة للعمال بحق الإضراب وحقهم في عطلة سنوية مدتها خمسة عشرة يوما مدفوعة الأجر،والاعتراف بممثلي العمال، كما وافقت إدارة شركة التعدين على أن لا تقل أجرة العامل الأوروبي عن 30 فرنك والعامل المغربي عن 10 فرنكات.[3]

[1]- فلة بوزار قوادري، لغزالي فاطمة، الدور الوطني للحركة العمالية في المغرب العربي (1945-1956)تونس والمغرب الأقصى أنموذجا ، رسالة ماستر، تاريخ حديث ومعاصر، خميس مليانة، 2017، ص:78.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص: 188.

[3]-أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 177.

1-2)-إضرابات يناير 1937:

اعتبرت سنة 1937م من أصعب السنوات التي مرت على المجتمع المغربي خلال فترة الحماية الفرنسية، حيث كان الإنتاج الزراعي شبه منعدم بسبب ضعف مردود المحاصيل الفلاحية بعد الجفاف الذي أصاب البلاد إضافة إلى تراجع النشاط الحرفي، فقد تظافرت عدة عوامل جعلت الشعب المغربي يعيش ظروف صعبة خلال هذه الفترة.

كل هذا أدى إلى ظهور اضطرابات عام 1937 عمت الكثير من أنحاء البلاد، فقد بدأ العمال إضرابهم بتحريض من اتحاد العمل الفرنسي.[1]وكانت فاس هي نقطة انطلاق حركة الإضراب يوم الاثنين 11 يناير على إثر رفض «الغرفة النقابية لمقاولي المدينة» تلبية المطالب التي قدمتها نقابة البناء فكتب مراسل « لوبوتي-ماروكا » يقول : «**حوالي 600 عامل، أربعة أخماسهم من الأهالي الذين انخرطوا منذ فترة حديثة في (ك.ع.ش) وإلى جانب ورشات البناء التي تعطلت كلها، باستثناء ثلاث فإن ورشات الحدادة والمنشآت المعدنية قد أضربت هي الأخرى بدورها**».[2]

انتهى النزاع في التعدين منذ 15 يناير بعد إبرام معاهدة بين أرباب العمل والعمال حول سلم الأجور، لكن المفاوضات على العكس من ذلك كانت صعبة في قطاع البناء. واضطرت السلطات الجهوية والبلدية إلى التدخل. واعتقد الجنرال نوكيس الذي مر بفاس يوم 13 يناير1937م بأنه وفق بين وجهات النظر المتعارضة، لكن أعيد النظر في كل شيء وأخيرا قبل ممثلو أرباب العمل يوم 17 يناير زيادة الأجور بنسبة 17,5٪ شريطة أن تعمم الزيادة على البلاد بمجملها. وأن تعدل بالنتيجة بنود الالتزامات العمومية، وأقروا أيضا بمبدأ مساهمة العمال في الانضباط وحفظ الصحة. إلا أنهم رفضوا أداء أجور أيام الإضراب وقد قبل العمال الغاضبون نص الاتفاقية في النهاية ورفضت أغلبية المشغلين تزكية الاتفاق الذي ناقشه مفوضوهم. فأثير النزاع من جديد وأعيد المناضلون الساهرون على

[1]- إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار مرين، ص: 160.
[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص: 186.

تنفيذ الإضراب يوم 18 يناير إلى أماكنهم. وبهذا توقف الشغل كليا ولإنهاء النزاع أرسلت السلطات رجال الشرطة إلى كل رب عمل، وفي الثانية زوالا وقع كل واحد منهم على الاتفاقية

كما اندلعت في اليوم نفسه (أي الاثنين 18) إضرابات بالدار البيضاء في شركة نقل المغرب(CTM) المكلفة بالبريد ونقل المسافرين،وفي شركة كاطالا catha للنقل. أما خلال يوم الأربعاء 20 يناير اندلعت الإضرابات في حافلات فاس والمركز المنجمي بخريبكة. وعم الإضراب في الأسبوعين المواليين مقاولات الدار البيضاء التالية: «الجير والإسمنت » مقلع طاسو Tasso ثم الشركة المغربية للسكر .[1]

أثمرت هذه الإضرابات على التوقيع على اتفاقية في 29 يناير تنص على تطبيق جميع امتيازات إضرابات 1936، كما حصل المستخدمون المغاربة على زيادة فرنك واحد في اليوم بالنسبة لكافة الأجور، ليتوقف الميكانيكيون وسائقوا شركة النقل المغربية CTMعن الإضراب بعدما قدموا ملفا مطلبيا.[2]

في حين شهد يوم الخميس 11فبراير1937 انتفاضة بقيادة مجموعة من الحرفيين مطالبين برفع الأجور وتخفيف ساعات العمل بمدينة سالا المغربية، إذ اعتصم الحرفيون بالإدارة التي قامت بوضعهم في السجن البلدي ورفضوا مغادرته إلى حين الاستجابة لمطالبهم، وعند رفض الإدارة النظر في مطالبهم قصدوا السوق المركزي ونهبوا المحلات وتحول تدخل إدارة البلدية إلى ساحة حقيقية للمعارك ولم يتم التحكم في الوضع الذي انتهى بمجموعة من الاعتقالات كان ضحيتها المتظاهرين هؤلاء تم تقديمهم إلى المحاكم لمعاقبتهم.[3]

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص186

[2]- ألبير عياش، المرجع نفسه ، ص:104

[3]- فلة بوزار قوادري ، عزالي فاطمة، المرجع السابق، ص83-84

1-3)-إضراب جوان 1938:

اندلعت الإضرابات في يونيو في كل من الدار البيضاء والمراكز الفوسفاتية وخريبكة، ولقد بدأ هذا الإضراب مستخدمو صناعة التأثيث الذين كان عددهم حوالي 650 عاملا مضربا من ضمن 850 عامل، وقد تم احتلال محلات العمل ليستأنف العمل يوم الخميس 16 يونيو وتم طرد حوالي 30 عامل.[1]

إضافة إلى اندلع إضراب الفوسفاتيين في 18 جوان في اليوسفية، مما أجبر السلطات الفرنسية على إصدار قوانين بمعاقبة أي عامل أوروبي يحرض عامل مغربي للانضمام إلى أي منظمة نقابية.[2] ولقد تعددت أسباب الإضراب كما تنوعت المطالب فمن أهم الأسباب نجد:

- ✓ المضايقات العديدة في توزيع مراكز الشغل.
- ✓ التنقيط المتحيز الذي يعطل ترقية العمال.
- ✓ الابتزاز التي كان العمال المغاربة عرضة له في شغلهم أو في التجمعات السكنية التي يقطنون بها.

ولقد تمثلت أهم المطالب في:

- ✓ رفع عام للأجور وإدراج التعويضات
- ✓ المطالب التي تستهدف التعويضات العائلية والإجازات السنوية[1].

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب(1919-1942)، المرجع السابق، ص: 144.
[2]- عبد اللطيف المنوني، المرجع السابق ص: 248.

1-4)-إضرابات 1948:

شهدت السنة الممتدة من 1947-1948موجة من الإضرابات الواسعة للعمال من أجل معالجة مشكلة الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المعيشة خلال هذه السنة لتكون هذه الفترة فترة الانتصارات المطلبية الكبرى. حيث رفعوا نداء مشترك طالبوا من خلاله بما يلي:

- ✓ ضمان الحق النقابي للجميع.
- ✓ الزيادة في الحد الأدنى في الأجور.
- ✓ ضمان القدرة الشرائية وذلك بالتكليف الآلي للأجور كلما لوحظ ارتفاع في كلفة المعيشة بمقدار 10بالمئة.

بعد أن قرر سككيو المغرب الإضراب، الذي أصبح فعليا في المغرب بكامله يوم الجمعة 5 مارس على الساعة الواحدة صباحا،كان الإضراب شاملا إذ لم يتمكن إي قطار من التحرك، رغم مجهودات المديرية في أن يتحرك أحدهم على الأقل القطار رقم 3 الرابط بين الجزائر والمغرب.فكانت المحطات والأرصفة والمستودعات مهجورة .[2]

إضافة إلى عمال الصناعات هؤلاء خاضوا إضرابا عاما اعتبرته كونفدرالية أرباب العمل إضرابا سلبيا، وقررت في 12 أفريل 1948 بتسريح عمال مؤسسات الميكانيك، وبعد إضراب عام دام 18

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص:146-180.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1943-1948) مغربة الحراك، ج2، تر:نور الدين سعودي، مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، ط1، الدار البيضاء، فبراير1997 ص: 139-140.

يوما تمكن عمال الصناعات الحديدة من إرغام أرباب العمل على التراجع عن قرار التصريح وتطبيق زيادة في الأجور بنسبة 11.5بالمئة .[1]

استمرت الطبقة العمالية في نضالاتها من أجل الحصول على الحق النقابي، فلقد كانت الإضرابات هي السبيل الوحيد للحصول وانتزاع بعض الحقوق المسلوبة كالمساواة في الأجور وحرية الرأي للمغاربة، إشراكهم في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية من يد الإدارة الفرنسية.

-المبحث الثاني: محاولات قمع الحركة العمالية وتفكيكها.

قامت سلطات الحماية الفرنسية وأرباب العمل بقيادة حملات على النقابات، وذلك باستغلال إضرابات المغاربة مما تسبب في ممارسة ضغوط كبيرة على الاتحاد الذي توقف عن استقطاب المغاربة، وسلطت فرنسا أجهزتها القمعية على المغاربة وحرمتهم من الانضمام إلى النقابات الأوروبية وقاموا بسجن ونفي بعض المناضلين.

2-1)-بداية قمع الحركة:

لقد أثارت موجة الإضرابات التي شنتها الطبقة العمالية المغربية في كامل أنحاء البلاد، قلق سلطات الحماية الفرنسية بحيث كان لها رد فعل قوي اتجاه هاته المستجدات، ففي القطاعات التي لا تشغل سوى اليد العاملة المغربية، مثل مصلحة النظافة واجهت إدارة الحماية حركة إضراب 1936 بحملة قمع شرسة، اعتقلت خلالها الشرطة 17 شخص من رؤساء الفرق العمالية، كما تم إصدار أحكام قاسية ضدهم تتراوح مابين 3-6 أشهر سجن، وطرد 240 عاملا في قطاع النظافة بدار البيضاء وحدها، وشرعت في تنفيذ "**مخطط الأمن**" بمدينة الدار البيضاء، ويقوم على احتلال المدينة ليلا بكل

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1943-1948)، المرجع السابق، ص: 141

ما فيها من قوات البوليس والجيش.وفي حالة استمرار توتر الأوضاع ينص على اتخاذ إجراءات قمعية مشددة. [1]

كما اندلع في صباح يوم السبت 18 يونيو1938 إضرابا في المراكز الفوسفاطية، مما فاجأ الإقامة العامة واتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب وكان هذا الإضراب إشارة لبدء القمع.[2] وقد استغلت سلطات الإقامة وأرباب العمال إضرابات المغاربة في معامل الفوسفاط في 17 يونيو 1938، لقيادة حملة عشوائية على النقابات واعتبرتها أنها باستقطابها للأهالي تلعب دورا سياسيا، كما حملتها كافة المسؤولية في بؤس المغاربة. مما تسبب في ممارسة ضغوط كبيرة على الاتحاد الذي توقف عن استقطاب المغاربة، وجاء ظهير 1938 جوان 24 ليمنع تنقيب المغاربة ويفرض عقوبات حبسية ومالية على المغاربة الذين ينخرطون في العمل النقابي.[3] كما حرمت العمال المغاربة من الانضمام إلى النقابات الأوروبية، أيضا تم إصدار ظهير ملكي ينص على معاقبة العمال المغاربة المنضمين إلى النقابات وكذلك الأوروبيين الذين يقبلونهم.[4]

كما حرصت السلطات العمومية على الحد من الوسائل التي كانت تتوفر عليها المنظمات العمالية بحذف الإعانات المالية المخولة لبورصات الشغل وإصدار قرار بإغلاق بعضها.[5] أما في المجال الاجتماعي فقد حرم العمال من حق التمتع بالقوانين الاجتماعية والتشريعات العمالية التي يتمتع بها العمال الفرنسيون في المغرب، كما حرم المغاربة من الانتماء لأي رابطة، أو تأسيس نقابات مهنية

[1]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص: 178.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1943-1948)، المرجع السابق، ص: 255.

[3]- عادل أمليلح، المرجع السابق

[4]- أحمد تفاسكا، المرجع السابق، ص :179.

[5]- جورج أوڤيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية،1905-1955، تر: محمد الشرقي ومحمد بنيس، ط 1،ج1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب1987،ص: 131.

واعتمدت السلطات الفرنسية من أجل تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع سياسة فرق تسد.[1] وبعد الإضراب المشهور الذي قام به الفوسفاطيون المغاربة في اليوسفية أصدرت السلطات الفرنسية قوانين تقضي بمعاقبة أي عامل أجنبي ساعد أو حرض عاملا مغربيا على انخراط لأي منظمة نقابية، وهذا ما كان يسمى بالجنحة النقابية.[2]

أخذ العمال يجاهدون في سبيل تحصيل حقوقهم بالمطالبة والتظاهر والإضراب، ولكن السلطة الفرنسية كانت تتولى قمعهم في كل الأوقات دون أن تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم أو تتولى هي الدفاع عنها. وقد توصل العمال الفرنسيون بالمغرب على تصريح بتأسيس فروع الإتحاد النقابي، وبالمقابل لم تسمح للمغاربة بهذا الحق ولا تزال مصرة على منعهم، فوجد العمال المغاربة أنفسهم في مقاومة المنع الحكومي للحق النقابي للمغاربة في الوقت الذي تقاوم فيه تأسيس نقابة أجنبية في البلاد تريد أن تجمع في دائرتها كل العمال المغاربة.[3]

2-2)-النقابة المغربية أثناء الحرب العالمية الثانية :

اندلعت الحرب العالمية في 3 سبتمبر 1939،وعلى إثرها تم تعبئة المناضلين وكان أغلبهم شباب، كان سنهم يقل عن 35 عاما، كما اعتقل بعض الشيوعيين، وأجريت بعض عمليات التفتيش،وصدر في يوم 6 سبتمبر 1939 ظهير يأمر بحل المنظمات الشيوعية وحجز ممتلكاتها، وظل العديد من النقابيين من بين الذين تم استدعاؤهم مستقرين في المغرب، فيما ذهب آخرون إلى الجبهة الفرنسية.[4]

[1]- محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، د ظ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،1989، ص:87.

[2]- عبد اللطيف المنوني، المرجع السابق، ص: 32.

[3]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص: 236.

[4]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص ص: 286-287.

وقد أقدمت السلطات الفرنسية أثناء الحرب على تجنيد أعداد كبيرة من الشباب المغربي في الجيوش الفرنسية وهم من الطبقة العاملة.[1]

وبذل المغاربة قصارى جهدهم لإنعاش ما يمكن إنعاشه وتحملوا مسؤولية منظماتهم ثم مسؤوليات الاتحادات المحلية ومسؤولية اتحاد النقابات، كما تكفلت السيدة فيلي vieilly[2]بمصلحة بورصة العمل بالدفاع على الجمهوريين الإسبانيين اللاجئين. وقام اتحاد الشبكات بتدخلات لدى مديريات السكك الحديدية المغربية بالدفاع عن الأجور وعن شروط عمل المستخدمين وكان هدفه الأول المساعدة على انتعاش الحياة النقابية في البلاد، وطالبت لجنة الإدارية من السككيين أن يزودوا الاتحادات المحلية التي فقدت مسؤوليها من جراء الحرب بمسؤولين آخرين وقرر مكتب الإتحاد أن يساعد على إعادة نشاط اتحاد النقابات الكونفدرالية للمغرب.[3]

وعلى إثر هذا تم استدعاء لجنة إدارية للاتحاد في الدار البيضاء في يوم 15 أكتوبر وتم تشكل مكتب حربي، والتصويت على مقرر يؤكد على الارتباط ب ك. ع. ش، حيث أصبحت كافة الأعمال المطلبية مستحيلة إذ كانت الحكومة والمدريات وأرباب العمل يتذرعون بقضايا الحرب. وقامت بوقف جميع الترقيات وجمدت الرواتب ولم تعد تطرح القضايا الخاصة بالشغيلة المغاربة. وقد لعب السككيون دورا هاما في تشكيل وسير اللجنة المحلية في 1940 التي كانت في الدار البيضاء، الرباط ووجدة وتازة ومكناس.[4]

وطبقت بين سنتي 1940 و 1942 مجموعة من القوانين الاستثنائية وهي قوانين فيشي، فشمل ذلك النقابيين الذين تكبدوا أكبر العقوبات من طرف الشيوعيين باعتبارهم من دفعوا المغاربة للتنقيب

[1]- عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص: 160.

[2]- **السيدة فيلي**: هي أمينة مال فيدرالية الموظفين، والكاتبة العامة المساعدة لنقابة المعلمين والمعبئين المدنيين، **ينظر**: ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص: 287.

[3]- ألبير عياش، المرجع نفسه، ص: 287.

[4]- المرجع نفسه، ص: 288.

وزعزعة النظام، كما كان الهدف الرئيس هو تفكيك الحركة النقابية، وتحذير كل ما يريد أن يدخل في أي تنظيم نقابي.[1]

وسرعان ما طبقت قوانين فيشي الاستثنائية على الجالية الفرنسية بالمغرب، مما مكنه من ضرب كل الذين تجرأ على المس بالنظام الأخلاقي والاجتماعي السائد وقد سيق البعض إلى معسكرات الاعتقال، وآخرون إلى السجن وآخرون عزلوا وبعضهم أنزلوا من رتبهم ونقلوا، وجاءت قرارات الاعتقال عبر موجات متتالية[2]، إذ خلال سنتي 1940 _ 1941 ارتفع عدد المعتقلين إلى 80 معتقل، وقد تم إطلاق سراح بعض المعتقلين في 1941 وكذلك طرد جزء منهم من المغرب.[3]كما تم تقليص النشاط النقابي العمالي بشكل كبير وكذلك نشاط المجموعات المنخرطة في الكونفدرالية العمالية للشغل، وفي 1941 توقفت النقابات التي لم تحل عن النشاط[4]

وعمدت الإقامة من خلال تطبيقها لهذه الإجراءات التعسفية والقمعية إلى تحقيق أهداف ثلاث نجملها فيما يلي :

- ✓ قمع أولائك الذين تعتبرهم (دعاة ثوريين)
- ✓ تفكيك الحركة النقابية
- ✓ ترهيب البقية التي لم يتم اعتقالها حتى تتوقف على العمل النقابي

2-3)-عودة النشاط النقابي بعد الحرب العالمية الثانية:

[1]- الحركة النقابية بالمغرب منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب وأوروبا، 17-07-2011، www.fdhnorma.imountada.net ص: 16.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق،ص ص: 293-294.

[3]- ألبير عياش، المرجع نفسه، ص: 294.

[4]- الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، المرجع السابق،

عقب إنزال قوات الحلفاء بإفريقيا الشمالية، تأسست النقابات واستعادت نشاطها،من جديد وبسرعة وبرزت الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية C.G.T بشكل جديد ابتدءا من عام 1943.[1]

إذ نلاحظ خلال هذه الفترة زيادة نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي[2] وتبنيه لقضية قيادة الحركة العمالية والنقابية المغربية[3]ونشاط الحزب الشيوعي داخل الكونفدرالية العامة للشغل كل هذا شجع على انخراط العمال المغاربة في النضالات السياسية ضد الاستعمار الفرنسي. ويعتبر التكامل بين الإتحاد العام للنقابات الموحدة في المغرب والحزب الشيوعي ظرفيا من بين الأسباب التي أدت إلى إنجاح إضرابات عمال السكك الحديدية والوظيفة العمومية.[4]

وعلى اثر هذا انعقد مؤتمر جديد في 5 مارس 1944 بالدار البيضاء، وتمت خلاله المصادقة على مشروع يقضي إلى تغيير لوائح الإتحاد وقد نص الفصل الأول على أن الإتحاد يتكون من جمعية تحمل اسم الإتحاد الجهوي للنقابات الموحدة بالمغرب ويضيف أن الإتحاد عضو في الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T.[5]

[1]- شكيب أرسلان، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب، الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب1943-1952،مج: 4، ع:13، مجلة أبحاث، 1986، ص:4.

[2]- كان الحزب الشيوعي محظورا في المغرب من ظرف السلطات الفرنسية فلما وصلت الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936 سمحت بتشكيله، فأعيد تأسيسه في المغرب سنة 1943م بزعامة ليون سلطان، وهو فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي. **ينظر**: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي ،التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ظ2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص:454.

[3]- سعد توفيق عزيز، المرجع السابق، ص: 384.

[4]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص ص:371-372.

[5]- شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص:4.

وقد أعيد تكوين المنظمات النقابية التابعة للنقابة الفرنسية C.G.T في جوان 1943 والتي تحولت سنة 1946 إلى الإتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب U.G.S.C.M[1]منضويا تحت لواء المركزية الفرنسية C.G.T[2]وقد كانت هناك معطيات جديد ظهرت داخل الحركة النقابية لبزوغ هذا التنظيم هي: نقابية وتنظيمية .

أما على الصعيد النقابي فقد تخلت عن الدفاع عن سياسة التمييز في الأجور بين العمال المغاربة والعمال الفرنسيين، وأصبحت ترفع شعار أجرة واحدة لنفس العمل.أما على الصعيد التنظيمي، فإنها شجعت دخول العمال المغاربة في العمل النقابي ومنحت لهم مسؤولية حتى على مستوى القيادة.ورغم هذا النشاط وكذا النتائج التي أحرزها الإتحاد العام للتنظيمات النقابية المتحدة بالمغرب U.G.S.C.M فهو كان بمثابة منظمة تسعى إلى إدماج العمال المغاربة في إطار غير وطني.[3]

وبالرغم من الحظر الذي فرضته إدارة الاحتلال على العمل النقابي إلا أن الإتحاد سعى على إسقاطه بوضع الإدارة أمام الأمر الواقع وذلك بتشجيع المغاربة على الانخراط وبأعداد كبيرة[4]، حيث ساهم هذا الوضع في بلورة وعي العمال النقابي والسياسي، ومنذ عام 1945 بدأت الطبقة العاملة المغربية في تكوين النقابات العمالية الخاصة بها.[5]

وقد عاد اتحاد النقابات الموحدة بعد سنتين ليغير موقعه ويطرح فكرة الاستقلال، واعتبرت هذه الخطوة مؤشرا جيدا في تطور الحركة العمالية. وكان للشيوعيين دورا هاما في تأطير الحركة العمالية

---

[1]- **اتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب**: تأسس في المغرب عام 1943 ويعتبر كامتداد للاتحاد العام للشغل الفرنسي وكتطوير لفرع الاتحاد العام للشغل الذي تأسس سنة 1930 واختفى سنة 1938 مع حل الاتحاد العام للشغل بفرنسا، **ينظر**: عبد اللطيف المنوني، المرجع السابق، ص: 179.

[2]- كوثر هاشم، المرجع السابق، ص: 269.

[3]- محمد الصاف، ملامح من النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني، مركز دراسات الوحدة العربية، https://caus.org.lb/hom/، 21-06-2021، س 13 :14

[4]- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المرجع السابق

[5]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص:.160

وتوجيه نضالاتها النقابية. فاتحاد النقابات الموحدة في المغرب لم يتجاوز عدد أفراده حتى عام 1944 ل 20.000 لكنه قفز عام 1945 إلى 50.000 فرد .[1]وقد ارتفعت نسبة العمال المغاربة المنخرطين ما بين 1944 و1945 نتيجة التوعية الحاصلة بين صفوفهم.[2]وقد مثلت سنوات 1945_ 1948 فترة الانتصارات المطلبية غدتها ثلاث شعارات عبأت حولها جميع الطبقات العمالية وهي :

- ✓ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي
- ✓ منح الحق النقابي للجميع
- ✓ الرفع من الأجور

وتمكن مناضلو النقابات من الحصول على مطلب رفع الأجور بنسبة 50٪، كما اعترفت الإقامة العامة بمبدأ الحق النقابي للجميع. بعد موجة واسعة من الإضرابات التي شلت الحياة الاقتصادية بالمغرب. مما أدى بسلطات الاحتلال إلى شن حملة شرسة ضد الحركة النقابية، خاصة مع تعيين الجنرال اليميني جوان Djwan[3] كمقيم عام، هذا الأخير رأى بضرورة تفكيك الحركة حتى يسهل القضاء عليها مستغلا في ذلك نقاط ضعف الإتحاد.[4]

ومع قيام الحرب العالمية الثانية وما واكبها من تحولات سياسية، على الصعيدين المغربي والدولي. عرفت الحركة النقابية تغيرات سياسية وتنظيمية مما أجبر سلطات الاحتلال بالقيام بمجموعة من الإجراءات هدفت إلى زعزعة وضرب كيان المغرب، وبالرغم من كل هذه الظروف إلا أنه تشكلت

---

[1]- سعد توفيق عزيز، المرجع السابق، ص: 386.

[2]- الحسن أكرويض، المرجع السابق، ص: 13.

[3]- **الجنرال ألفونس جوان:** من مواليد 1888م عنابة بالجزائر ، من أسرة فرنسية مستوطنة تخرج من كلية سان سير العسكرية عام 1912م شارك في الحربيين العالميتين الأولى والثانية وعين في مناصب عسكرية عديدة توفي في باريس 1967م، **ينظر:** زينب نجيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ت ق : أحمد بن سودة ، ظ1، دار الأمير، القاهرة 1995، ص: 108

[4]- كوثر هاشم، المرجع السابق، ص: 269.

اتحادات نقابية جديدة سعت إلى تحقيق مطالب سياسية ونشر الوعي النقابي لدى العمال وطرح فكرة مفادها ارتباط نضال الطبقة العاملة بطبيعة الاقتصاد الاستعماري، وسيرورة نموه وتطوره، في المقابل عملت السياسة الاستعمارية على حرمان عمال المغرب من الاستفادة من الحق النقابي والعمل السياسي وهذا ما حتم عليهم الالتحاق بفروع النقابات لبلدانهم دون أن تسمح النصوص التشريعية بذلك

-المبحث الثالث:ردود الفعل والمواقف المختلفة من نشاط الحركة العمالية:

تباينت المواقف في المغرب الأقصى من خلال النشاطات التي قامت بها الطبقة الشغيلة، بين مؤيد ومعارض لها، فبعد المعاناة الاجتماعية التي تعرض لها الشعب المغربي وتمييز واضح في الأجور قرر العمال الإعلان على البدء في مجموعة من الإضرابات كوسيلة للإعلان على رفضهم لهاته المعاناة التي شهدتها البلاد.

3-1)-موقف الحركة الوطنية المغربية:

وقف كل من الاشتراكيين والشيوعيين والوطنيين بقيادة الحزب الوطني ممثلا في كتلة العمل الوطني موقفا إيجابيا من هذه الانتفاضات والمظاهرات التي تبنتها الطبقة العاملة في المغرب الأقصى بعد ارتفاع كلفة المعيشة واحتجاج الشيوعيين والاشتراكيين ضد الضرائب التي فرضت على الاستهلاك والتي عرفت بضرائب البؤس، هذه الأخيرة شملت السكر، الشاي، الشموع، التوابل، وأعواد الثقاب، إذ شجعوا على هذه الإضرابات بعد ما ملاحظتهم لبزوغ وعي لدى المغاربة لمواجهة الاستغلال الذي وقعوا ضحية له، وكتبوا ذلك من خلال صحفهم المختلفة في حين قررت الصحافة الواسعة الانتشار عدم التحدث على هذه الحركة.[1]

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب (1919-1942)، المرجع السابق، ص: 102.

ومن مظاهر اهتمام الصحافة بالطبقة الشغيلة ومختلف نضالاتها، نجد الصحافة الاستقلالية التي كانت تخصص صفحة كاملة لنضالاتها، والتي كان يساهم في كتابة مقالاتها بعض النقابيين المغاربة البارزين، بالإضافة إلى الصحافة الشيوعية التي اهتمت بأخبار نضالات الطبقة العمالية في المغرب كجريدة l'Action Syndicale و le petit Marocain .[1]

3-2)-موقف سلطات الحماية وأرباب العمل:

لم تقبل السلطات الفرنسية بالإضرابات التي شنها العمال خلال سنوات (1936-1937-1938-1948) وقامت بمقاومتهم والقضاء على تجمعاتهم، فخلال إضراب 1936 قامت الشرطة بمحاصرة المتظاهرين ومنع نشاطهم، كما طردت رؤساء المصالح البلدية، وأرغمت المغاربة المتظاهرين على مغادرة أماكن الشغل. وقد أدت الإضرابات إلى إصطدامات عنيفة مع البوليس بعد استخدام السلاح، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف الشغيلة، وسجن الكثير منهم، وصدور في حقهم مجموعة من الأحكام.[2]

قاوم كل من أرباب العمل والسلطات الفرنسية النشاطات العمالية التي ظهرت في المغرب الأقصى، ولقد تجلى ذلك في رفض أرباب العمل لأي زيادة في الأجور التي كانت تمنح لفائدة الشغيلة المغاربة بعد إضراباتهم في شتى القطاعات.[3]

أما خلال الإضرابات التي شنها العمال سنة 1948م عبر رئيس الغرفة النقابية لمصبري الأسماك منخرطيه إلى عدم تطبيق الزيادة في الأجور المرتقبة، وعدم منح التعويضات العائلية للشغيلة المغاربة، حيث توجه أرباب العمل إلى المقيم العام وهددوه بالعواقب الخطيرة التي قد تترتب على الاقتصاد جراء

[1]- محمد شاكر، المرجع السابق، ص:384.

[2]- ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب(1919-1942)م، المرجع السابق، ص: 76-77.

[3]- ألبير عياش، المرجع نفسه، ص: 123.

هاته الزيادات، وأشاروا إلى أبشع الكوارث المرتقبة على الإقدام بمثل هذه الخطوات مثل إقفال المناجم، وإفلاس صناعات السمك.[1]

كما رفض كبار أرباب العمل الزيادة التي حصل عليها المضربون المغاربة في سنة 1948، وأعلنت في 11 مارس كونفدرالية أرباب العمل بالمغرب في بلاغ لها بأنها لن تطبق الزيادة المتفق عليها كما قامت غرفة أرباب العمل للمعادن والأوراش البحرية بإغلاق المصانع،إذ لم يستأنف المضربون عملهم وتلقت هذه الأخيرة دعما من غرفة التجارة والصناعة للدار البيضاء، كما طرد العديد من العمال المغاربة من عملهم بعد إضرابهم عن العمل ومطالبتهم بالأجور والزيادات فيها.[2]

بعد القمع الذي تعرضت له هذه الإضرابات المطلبية من طرف أرباب العمل جاء الدور على السلطات الفرنسية التي استعملت التقتيل وهذا ما جعل الإدارة تنتقم من السكان عن طريق قيامها بمجازر، راح ضحيتها أربعة آلاف مواطن فكانت مذبحة حقيقية في حق المغاربة رغم المعارضة التي تلقتها الطبقة الشغيلة من أرباب العمل والإقامة الفرنسية.[3]

من خلال ما تم عرضه من معطيات تاريخية نستنتج أن الظروف السيئة التي عاشها العمال المغاربة من انخفاض في الأجور وظروف العمل القاسية داخل المصانع والمناجم والتفرقة بينهم وبين العمال الأوروبيين، دفعتهم إلى رفض الواقع المعاش والنضال من أجل تغييره والمطالبة بالحق النقابي، وقد تجلت مظاهر الرفض في تنظيم مجموعة من الإضرابات التي شنها العمال خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، والتي كشفت عن وعي الطبقة العمالية وإدراكها أن حقوقها وحرياتها المسلوبة داخل المعامل لن تسترد إلا باستعادة حرية البلاد والتخلص من الاستعمار المتسلط.

[1]- ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب(1943-1948)، المرجع السابق، ص:123.

[2]- ألبير عياش، المرجع نفسه، ص: 162.

[3]- محمد شاكر، المرجع السابق، ص:384.

الخاتمة

-الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الحركة العمالية في المغرب الأقصى خلال الفترة الممتدة من سنة 1919 وإلى غاية سنة 1948 توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة نحصرها في النقاط التالية:

- ✓ تعتبر الحركة العمالية والنقابية حركة اجتماعية واسعة النطاق، ومن بين الحركات الأكثر انتشارا في العالم والتي تسعى للدفاع على مصالح العمال.
- ✓ حركت الظروف الاجتماعية والمهنية القاسية التي عاشها العمال، من انخفاض في الأجرة وقلة الأمن والاستغلال بتشغيل النساء والأطفال وبزيادة ساعات العمل إلى تحرك عاجل للعمال بهدف تشكيل تنظيمات مهنية، تعمل على الدفاع على مصالح وحقوق الطبقة العاملة.
- ✓ ارتبط ظهور الحركة العمالية في الدول الأوروبية بالثورة الصناعية وما أحدثته من تغييرات على كافة المستويات، بينما ارتبط ظهورها في دول العالم الثالث كالمغرب الأقصى بالاستعمار وبداية النشاط الاقتصادي الرأسمالي فيها.
- ✓ عانا الشعب المغربي من الظلم المسلط عليه من طرف الاستعمار الفرنسي الذي تفنن في تطبيق سياسته القمعية والعنصرية لإحكام قبضته عليه، ورغم ضعف إمكانياته ووسائله إلا أنه لم يستسلم وانتفض عسكريا وسياسيا، بحيث مثلت الحركة النقابية والعمالية إحدى صور النضال السلمي.
- ✓ بالرغم من أن نشاط النقابات العمالية المغربية كان ضمن عمل النقابات الفرنسية إلا أنه لم يتم إنصافهم ولم تحقق لهم أمالهم، بل عانوا في ظلها من الاستغلال والتفرقة.
- ✓ كانت مطالب العمال في بدايات العمل النقابي في المغرب محدودة، إذ اقتصرت على المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بحيث تمحورت مطالب العمال حول رفع الأجور وتساوي العمل مع الفرنسيين تحت شعار عمل متساوي أجر متساوي.

- ✓ ظهرت التجمعات المهنية في المغرب سنة 1919م وبعدها بدأت تتشكل النقابات العمالية الأخرى رغم منع السلطات الفرنسية للعمل النقابي، إذ برز خلال سنة 1930م الاتحاد الجهوي C.G.T للكونفدرالية العامة الفرنسية وهذا ما أدى إلى إلتحام الحركة العمالية المغاربية في العمل النقابي.
- ✓ ساهمت الطبقة العاملة في النشاط الوطني، إذ نظمت نفسها في شكل تجمعات مهنية في بادئ الأمر لتتطور شيئا فشيئا ويتوج العمل النقابي باتحاد النقابات الكونفدرالية.
- ✓ اعتمدت الحركة النقابية المغربية في مسيراتها النضالية على وسائل سلمية أهمها الإضرابات والمظاهرات، التي شنها المغاربة خلال فترة الثلاثينات غير أن فرنسا واجهتها بالقمع والاضطهاد في محاولة منها لتفكيكها.
- ✓ لقد تطور التنظيم النقابي بقوة بعدة الأزمة الإقتصادية التي مست مختلف القطاعات وأثرت على الوضعية المعيشية للعمال، ليظهر النقابيون للدفاع عن أجور العمال وتأسيس نقابات جديدة وقد جسدوا نشاطهم النقابي بإمتياز وضلوا يدافعون على حقوقهم مطالبين بتحسينها ورفعها.
- ✓ ففي فترة الأربعينيات مارس الاستعمار سياسة تمييزية بين العمال الأوروبيين والعمال المغاربة، مما زاد من مجابهة العمال المغاربة لهذه السياسة بإنشاء نقابات محلية قادرة على الحد من سياسة التعسف والظلم الممارس عليها من طرف المحتل الفرنسي.

الملاحق

الملحق رقم 01 : عريضة مطالب الأمة لفاتح ماي 1931م[1]

عريضة مطالب الامـة
لفاتـح مـــاي 1931

Es el papel entregado por los manifestantes al Gran Visir, dichos manifestantes que se todos eran jornaleros pidieu que se les fije un horario fijo de trabajo diario en las fábricas, que sea de ocho horas cada jornada; quieren también un día de descanso semanal como los jornaleros españoles, que ese día sea el viernes y no el domingo, lo que presentaría a los fábricas españolas un grave perjuicio el verse obligadas a cerrar dos días a la semana.

Asimismo solicitan tener el mismo jornal que los obreros españoles, y ven mas lejos los seres exigiendo que se les conceda la prioridad sobre los obreros españoles en las colocaciones en la industria.

El Jefe Sec. Politico

تقرير نيابة الامور الوطنية بتاريخ 7 ماي 1931 حول المطالب العمالية ليوم 5 من نفس الشهر والسنة

[1]- محمد ابن عزوز حكيم، المرجع السابق، ص:76.

الملحق رقم 02: محمد عبد الكريم الخطابي.[1]

[1]- حمد حسن الوزاني، مذكرات حسن الوزان حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية،ج2حرب الريف، د ط، ص:31.

الملحق رقم 03: الجنرال ليوطي[1]

[1]- أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930-1940م، ج1، مطبعة النجاح، دار البيضاء، 1992م ص:344.

البيبليوغرافيا

-أولا: المصادر.

1. البارودي عبد الله المغرب والإمبريالية والهجرة، ط1، بيروت لبنان 1979م.
2. ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية ، تر: عبد القادر الشاو ونور الدين السعودي، جريدة المناضل، ط1، الخطابي للطباعة والنشر، أبريل1985م.
3. العلوي مولاي الطيب، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط 1896-1964، إعداد، أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية، الرباط،2009م.
4. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مكتبة عالم الفكر، الدار البيضاء، 2003م.
5. القادري أبو بكر، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930إلى1940م ذكريات ومواقف وأحداث، ط1،ج1، المغرب 1992م.
6. مكتب المغرب العربي، الحماية في مراكش من الوجه التاريخي والقانوني، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م.
7. الوزاني محمد حسن، في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال، ظ1، مؤسسة محمد حسن الوزاني، المغرب 1987م.
8. الوزاني محمد حسن، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية حرب الريف،ج2، مؤسسة حسن الوزاني، 1986م.

-ثانيا: المراجع.

1. أوقيد جورج، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية، 1905-1955، تر: محمد الشرقي ومحمد بنيس، ط1،ج1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب1987م.
2. البزاز سعد توفيق، الحركة العمالية في تونس، ط1، دار زهران ،2013 م.

3. بن براهيم الحمد محمد، وسائل في الأديان والمذاهب والطرق الشيوعية، ط1، دار إبن خزيمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2002م.
4. بن بوعزة الطيب، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، تر: عبد الله رشد، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1992م.
5. بوخريسة بوبكر وآخرون، دراسات في الموارد البشرية.إدارة الأفراد، د ط، دار قرطبة، الجزائر، 2008م.
6. البوعياشي أحمد عبد السلام، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، د ط، ج1، نشر من طرف عبد السلام جوسوس وشوسبريس، د م ن، د س ن.
7. تفاسكا أحمد، تطور الحركة العمالية في المغرب، ط1، دار ابن خلدون،بيروت، 1980،
8. الجبلي عبد المنعم، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم،د ط، مكتبة النهضة، بيروت،دت.
9. الحسن إحسان محمد، علم الاجتماع صناعي،ط1، دار وائل للنشر، 2005 م
10. حنفي عبد الغفار، السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد، ط1، دار الجامعة، مصر، 1997م.
11. خلف التميمي عبد الملك، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقة، د ظ، دار البصائر، الجزائر، 2011م.
12. داهش محمد علي، صفحات من الكفاح والجهاد المغربي ضد الاستعمار،محمد بن عبد الكريم الخطابي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م.
13. رازيت أوسكار، لينين والثورة الروسية، تر: محي الدين مزيد، ظ1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م.
14. راشد أحمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة، بيروت، 2014م.
15. الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2004 م.

16. شابو وسيلة، القانون الدولي للعمل، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 شاكر محمد، تاريخ بلاد المغرب المعاصر، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م.

17. عزيز خيثر، نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم: المخاض العسير، مج:1، ع:3، 2019م.

18. ابن عزوز محمد حكيم، وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب، مطابع الشويخ (ديسبريس) تطوان –المغرب، 2008م.

19. عسه أحمد ، المعجزة المغربية ، ط1، دار القلم للطباعة ، بيروت، 1974-1975م.

20. عطا لله الجمل شوقي ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة 1977م.

21. العطية عصام ، القانون الدولي، ط6، المكتبة القانونية، بغداد، 2006 م.

22. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية،1993م.

23. العنزي حمودة عقلة، المفاهيم في إدارة العمل النقابي، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، 2000م.

24. عودة محمد عبد الله، إبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، د ط، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان1989م.

25. عوض السيد حنفي، علم الاجتماع الصناعي،مكتبة القاهرة، 1988م

26. عياش ألبير، الحركة النقابية في المغرب(1919-1942)،تر:نور الدين سعودي، ط1، ج1، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988م

27. عياش ألبير، الحركة النقابية بالمغرب، مغربة الحركة (1943-1948)، ج2، تر: نور الدين سعودي، مجلة أمل لتاريخ والثقافة المجتمع، ط1، الدار البيضاء، فيفري، 1997م.

28. الفار علي محمود اسالم، علم اجتماع الصناعي، دار المعارف، القاهرة 1985 م.

29. الفيلالي مصطفى، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 م.

30. القبلي محمد، تاريخ المغرب تعيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.

31. الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، النقابة الوطنية للتعليم، فرع أسفي، 1995م.

32. القرشي مدحت، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007م

33. لاندو روم، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نقولا زيادة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، دار الثقافة العربية، بيروت، 1980 م.

34. لوفران جورج، الحركة العمالية في العالم، تر: إلياس مرعي، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1980 م.

35. اللولب حبيب الحسن، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013 م.

36. مالكي امحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993 م.

37. مصطفى أحمد محمد، الاستقلالية والديمقراطية النقابية، مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر)، مصر، 2017م.

38. مموض أحمد نازلي: التعريب والقومية العربية في المغرب العربي،ظ1،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت 1986 م.

39. منصور محمد حسن: قانون العمل في مصر ولبنان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت1995م.

40. المنوني عبد اللطيف ، محمد عياد: الحركة العمالية المغربية صراعات وتحولات،ط1،دار توبقال، المغرب198

41. ياغي إسماعيل احمد، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر،ج2، دار مرين.

–ثالثا: المجلات.

1. أرسلان شكيب، حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب، الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب1943-1952، مج: 4، ع: 13، مجلة أبحاث،1986 م.
2. أكرويض الحسن، نشأة الحركة العمالية المغربية، مجلة ليكسوس، ع: 24، 2018 م.
3. البزاز عزيز سعد توفيق، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962، مجلة علمية للبحوث التربوية والإنسانية، مج:19، ع:5، جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012 م.
4. بن سبيعية محمد نجيب، حول كتاب الحركة العمالية المغربية لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد، مج: 4، ع: 13، مجلة أبحاث ،1986م.
5. سعد توفيق عزيز، الحركة العمالية والنقابية المغربية، 1925-1958،قسم التاريخ كلية الآداب جامعة الموصل، ع: 76، 2019م.
6. سعدي عزيز، المكتب الشريف للفسفاط بالمغرب خلال نصف قرن 1921-1971، مجلة روافد، ع: 21، جامعة منوبة، المعهد العالي لتونس المعاصر،2016م.
7. العربي إسماعيل، السياسة الإستطانية في المغرب العربي فيما بين (1919-1939)، تونس والمغرب الأقصى –أنموذجا-، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، ع:07، ع01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020م.
8. عياش ألبير، مساهمة في دراسة الحركة النقابية في المغرب، تأسيس اتحاد النقابات الكونفدرالية بالمغرب س.ج.ت 1929-1930، مجلة أبحاث، مج: 2، ع: 4_5
9. مصطفى خيدري، حول الحركة العمالية المغاربية، مجلة أبحاث، ع:16-1987،15م.
10. هاشم كوثر، دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعمارية(تونس-المغرب الجزائر1920-1962)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مجلة قبس لدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج2، ع:1، 2018م.

-رابعا: القواميس والمعاجم.

1. أبادي محمد الفيروزي، القاموس المحيط، مج: 1، دار المعرفة، لبنان، 1977م
2. الأنصاري جمال الدين بن محمد، لسان العرب، مج:4، منشورات دار الكتاب العلمية، بيروت 2003م.
3. زيتون وضاح، المعجم السياسي، ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2010 م.
4. عبد المفتاح إسماعيل عبد الكافي، الموسوعة المسيرة المصطلحات السياسية، د ط، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع، الأردن 2005م
5. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع،د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
6. الصعيدي عبد الفتاح، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002،ج3، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م.
7. الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية،ج1، ط1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، بيروت، 1981م.
8. الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ،ج2، ط1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر،بيروت، 1981م.
9. نبهان يحي محمد، معجم مصطلحات الجغرافيا والتاريخ، ط1،دار يافا العلمية، عمان 2008م

–خامسا: الملتقيات.

1.الطيب بياض، وضعية العمال المغاربة بفرنسا خلال فترة ما بين الحربين، أعمال ندوة تكريم الأستاذ إدريس العمراني الحنشي، قضايا في تاريخ المغرب الفكري والاجتماعي، 2010،الدار البيضاء،

–سادسا: الرسائل الجامعية.

1. بوزار قوادري فلة، لغزالي فاطمة، الدور الوطني للحركة العمالية في المغرب العربي (1945-1956)تونس والمغرب الأقصى أنموذجا، رسالة ماستر، تاريخ حديث ومعاصر، خميس مليانة، 2017
2. رايس رضا، النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص علم الاجتماع، جامعة العربي التبسي، تبسه 2016
3. شطيبي حنان: الحركة العمالية النقابية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية، قسنطينة، السنة الجامعية 2009
4. عيوش حورية: إستراتجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل –شهادة الماجستير، جامعة الجزائر2،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر2005-2006 م.

-سابعا: المواقع الالكترونية.

1. الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، دراسات وبحوث حول الحركة النقابية في المغرب، النشأة والتطور، الإتحاد الوطني للشغل، الجامعة الوطنية لقطاع الفوسفاط، www.untim.com
2. أمليلح عادل، تطور الحركة النقابية في المغرب 1919-1942،الحوار المتمدن،12-07-2020، https://m.ahewar.org
3. بونيف محمد، الحركة النقابية المغربية وأهم الدروس المستخلصة منها،ج3، 10-11-2010، www.oujamaa.net/Ar/document/26977-htm
4. الحركة النقابية بالمغرب، منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب وأوروبا 17-07-2011، www.fdnorma.imountada.net

5. الصافي محمد، ملامح من النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني، مركز دراسات الوحدة العربية، https://caus.org.lb/hom/

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.....(أ-و)

الفصل التمهيدي:

الأوضاع السياسية والإقتصادية في المغرب الأقصى خلال الفترة الممتدة

.1948-1919

المبحث الأول:

الأوضاع السياسية والإدارية في المغرب الأقصى.....15

1-1-الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى191.....16

1-2-نماذج عن المقاومة المغربية لقانون الحماية.....19

المبحث الثاني:

الأوضاع العامة لبلاد المغرب الأقصى في كل من المجال الزراعي والصناعي

والتجاري.....21

2-1-القطاع الزراعي.....22

2-2-القطاع الصناعي والتجاري.....27

الفصل الأول:

نشأة الحركة العمالية العالمية وتطورها التاريخي.

المبحث الأول:

ماهية الحركة العمالية والعمل النقابي.....35

1-1: تعريف الحركة العمالية.....36

1-2: ماهية الحركة النقابية 38

1-3: مفهوم العمل النقابي.....40

المبحث الثاني:

لمحة تاريخية عن بداية ظهور الحركة العمالية 1720-1884..45

2-1: فترة منع العمل النقابي1720-1828.....46

2-2: التطور نحو الاعتراف القانوني بالنقابات 1828-1884.....49

الفصل الثاني:

نشأة الحركة العمالية في المغرب وتطورها.

المبحث الأول:

الجذور التاريخية لظهور التجمعات المهنية وبداية نشوء النقابات المهنية.....53

1-1-المسار والنشأة 54

1-2-بداية التجمعات المهنية بالمغرب 1919.....57

1-3-تطور الحركة الودادية وبداية نشوء النقابات.....58

المبحث الثاني:

تأسيس النقابات واتحاد النقابات بالمغرب1930.....60

2-1-المنع النقابي.....60

2-2-المطالبة بالحق النقابي.....63

2-3-بوادر ظهور النقابات.....64

المبحث الثالث:

الأزمة الاقتصادية 1929 وانعكاساتها على إقتصاد المغرب..... 68

3-1-نتائج الأزمة الاقتصادية على الوضع العام للمغرب.....68

3-2-انعكاساتها على المأجورين.....69

3-3-مرحلة تأسيس النقابات 1930-1936.....78

الفصل الثالث:

الدور الوطني للحركة العمالية في المغرب الأقصى.

المبحث الأول:

نضالات الحركة العمالية.....80

1-1-إضرابات يونيو 1936.....80

1-2-إضرابات يناير 1937.....84

1-3-إضرابات يونيو 1938.....86

1-4-إضرابات 1948 87

المبحث الثاني:

محاولات قمع الحركة العمالية وتفكيكها. 1936-1948.....88

2-1-بداية قمع الحركة.1936.....88

2-2-النقابة المغربية أثناء الحرب العالمية الثانية 19.....90

2-3-عودة النشاط النقابي بعد الحرب العالمية الثانية. 1943.....93

المبحث الثالث:

المواقف المختلفة من نشاط الحركة العمالية.....96

3-1-موقف الحركة الوطنية.....96

3-2-موقف السلطات الفرنسية و أرباب العمل.....97

الخاتمة..... 99

الملاحق.....102

قائمة البيبليوغرافيا.....106

الفهرس.

–ملخص المذكرة:

" الحركة العمالية في المغرب الأقصى 1919–1948 "

–باللغة العربية:

أدى ظهور التطور الرأسمالي في المغرب الأقصى بفعل الوجود الاستعماري خلال الربع الأول من القرن العشرين، إلى نشأة تطور الحركة العمالية خاصة في القطاعات المنجمية والنقل والموانئ. ذلك أن سوء الأحوال الاقتصادية في البلاد بعد الحرب العالمية الأولى الناتجة عن السياسة الاستعمارية في استغلال خيرات المنطقة لمواجهة متطلبات الحرب ومواجهة الصعوبات الناتجة عنها مما أدى إلى إفقار الطبقة العمالية لتدني أجور العمال وأساليب القهر الاستغلالية إضافة إلى سياسة التفرقة عنصرية التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية بين المغاربة والأوروبيين.

كما لعب الوعي السياسي الناتج عن الصراع مع القوى الاستعمارية دورا في دفع العناصر الواعية الوطنية إلى البدء في إقامة تكوينات والتنظيمات السياسية التي واكبها تطور على مستوى الحركة العمالية بإقامة التنظيمات النقابية في بداية العشرينات من القرن العشرين، تأسست أولى النقابات بعد ترخيص الإقامة الفرنسية لنشاطاتها، ومنذ نشأتها عملت على إقرار الحقوق النقابية وتحسين شروط وظروف العمل كان أولى أولوياتها.

–باللغة الإنجليزية:

« **the labor mouvement in morocco 1919–1948** »

The emrgence of capitalism in the far Maghreb during the beginning of the 20th century, led to the progress of labor movement; especially in mining, transportation and sport sectors, as well for overheating in the country after world war 1 mainly because of colonial policy, that attempt to exploit the resources of the region to meet the requirements of the war and it's difficulties, as a consequence to this act; the working class became impoverished due to low wages of workers and exploitative methods of oppression. In addition to racial discrimination policy practiced by the French colonial authorities between moroccans and Europeans. The political awareness resulted from the conflict with the colonial powers played a role in driving the national conscious elements to start establishing formations and political organizations that

were accompanied with development at the leve of labor movement through establishing union organizations at the beginning of the twenties of the 20th century. The first union were established after the French residences permit for their activities. And since its inception, it's first priority was to establish trade union rights and improve working conditions.